



**أثر فعالية ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين على الحد من
عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية**

**The impact of the effectiveness of the Kuwait Audit
Office and the Financial Controller's Bureau on
money laundering operations in Kuwaiti domestic
and charitable associations**

أ/ عبد العزيز محمد عبد الله سويد العجمي
azizagmy2023@gmail.com

أ.م.د / دينا كمال عبدالسلام
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
dina.abdelsalam@com.kfs.edu.eg

أ.د / شوقي السيد فودة
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
shawky.fouda@com.kfs.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد التاسع - العدد السادس عشر - الجزء الثالث
يوليو ٢٠٢٣ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحديد أثر فعالية ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين على الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية. ولكي يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث واستطلاع الجهود السابقة في هذا المجال، والشق الميداني لاختبار فروض البحث، وذلك من خلال بيان أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية وبيان أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء، وتوزيعها على عينة البحث المتمثلة في عينة عشوائية من العاملين بالجمعيات الأهلية والخيرية بدولة الكويت من مراقبي الحسابات، رؤساء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات، والمحللين الماليين.

وقد توصل البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

وبناء عليه، تشير نتائج الاختبارات الإحصائية إلى قبول الفرض البحثي البديل القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين على الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة المالية، ديوان المحاسبة الكويتي، جهاز المراقبين الماليين، عمليات غسيل الأموال، الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

Abstract:

This research aims to determine the impact of the effectiveness of the Kuwaiti Audit Office and the Financial Controller's Bureau on the reduction of money laundering in Kuwaiti domestic and charities. This research has been divided into two parts; the theoretical part reviews the literature in this field. Then, the field part tests the research hypotheses, by indicating the impact of the financial control system of the Kuwait Audit Office on money laundering operations in Kuwaiti domestic and charities and the impact of the financial control system in the financial controllers' Bureau on money laundering operations in Kuwaiti domestic and charities; Through statistical analysis of data collected using the survey list and distribute it to the sample of a random sample of employees of Kuwaiti domestic and charities associations from the auditors, the chairpersons of the board of directors of such associations, and financial analysts.

The research found a statistically significant impact of the effectiveness of the financial control system of the Kuwait Audit Office on money laundering in Kuwaiti domestic and charity associations. There is a statistically significant impact of the effectiveness of the financial control system in the financial controller's Bureau on money laundering operations in Kuwaiti domestic and charitable associations. Accordingly, the results of the statistical tests indicate acceptance of the alternative research hypothesis that there is a statistically significant impact of the effectiveness of the Financial Controller's Bureau and the Kuwait Audit Office on the reduction of money laundering in Kuwaiti domestic and charitable associations.

Keywords: Financial Control System, Kuwait Audit Office, Financial Controller, Money Laundering Operations, Kuwait domestic and Charitable Associations.

١. الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

تعد ظاهرة غسيل الأموال أحد صور الجرائم الاقتصادية المنظمة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصادر غير مشروعة ففي ظل تحول العالم إلى قرية كونية، ونتيجة للاندماج الحاصل في أسواق المال الدولية، وسياسة الاقتصاد الحر وحرية التجارة فضلاً عن ثورة الاتصالات والمعلومات، وفي ظل التطور التقني في الأنظمة المصرفية والمالية لم تعد مشكلة غسيل الأموال موضوعاً ذاتياً أو محلاً أو إقليمياً بل أصبح ظاهرة عالمية تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها لأوضاعه الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية.

ومن هنا تمثل عمليات غسيل الأموال إحدى صور الجرائم العابرة للقارات وذات التأثير السلبي على المجتمعات التي تنتشر بها، وذلك من حيث حجم الدخل القومي وهيكله وتوزيعه، ومعدلات الادخار والبطالة، والاستثمار ومعدلاته وهيكله ومناخه وتخصيص الموارد، كما تنعكس أثارها السلبية على سوق الأوراق المالية والجهاز المصرفي.

من أجل ذلك توالى الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل من أجل الحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها وإخضاعها للعقاب ومن ثم ضبط المسؤولين عنها ومعاقبتهم، من خلال إصدار عدة اتفاقيات ووثائق دولية تهدف إلى التصدي لها بالتشديد على جميع الدول للرقابة على الجمعيات والهيئات وتحديث القوانين والأنظمة بما يجعلها قادرة على تفعيل مكافحة عمليات غسيل الأموال على الصعيد الوطني والتعاون مع مختلف الدول (جميل، ٢٠١٨، ص ص ٥١-٨٣).

كما تعتبر جريمة غسيل الأموال من الجرائم المستحدثة التي يزداد حجمها يوم تلو الآخر حيث قدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم الأموال المغسولة سنوياً بمبلغ ١,٦ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبزيادة سنوية تقدر ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار.

كما أن الاحتمالات المتزايدة في أن تصبح أي دولة أو منطقة تعاني من ضعف في هيكلها القانوني أو النظامي مركزاً لعمليات غسيل الأموال، حيث أن غاسلي الأموال يبحثون عن نقاط الضعف التشريعية أو الإجرائية لاستغلالها في تحديد ومزاولة أعمالهم الإجرامية (الشيخ، ٢٠١٦، ص ٩٦).

٢/١ مشكلة البحث:

لقد أصبحت عمليات غسيل الأموال في الوقت الراهن إحدى الظواهر الواضحة في المجتمع الدولي والإقليمي، ولهذا فقد بدأت تحظى باهتمام المتخصصين في مجال الرقابة المالية نظراً لأثارها السلبية على الاقتصاد من خلال تصرفات أو معاملات يترتب عليها اختفاء الصفة أو انتفاء الصلة بالمصدر غير المشروع لهذه الأموال، والتي تأخذ دورتها العادية في تيار الدخل القومي بعد ذلك، مما يترتب عليه أثراً اقتصادية سلبية وانعدام الثقة في الاقتصاد المحلي، وتزايد الشائعات حول عمليات الفساد المالي والإداري به، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، حيث يبدأ بالاتجار في المخدرات وينتهي بالتهرب الضريبي وتمويل الأعمال الإرهابية واختراق القوانين.

ومن هنا يعد غسل الأموال قضية عالمية يجب منع حدوثها بشكل فعال في جميع أنحاء العالم، وبالرغم من المبادرات المختلفة فإن نتائج التحقيق سواء في شكل مقاضاة أو إدانة أو مصادرة لا تزال منخفضة، وبالرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الدول والوكالات الدولية، فقد اشارت إحصائيات الأمم المتحدة غلي أن حوالي ٢% إلى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) الذي يعادل ١ إلى ٢ تريليون دولار أمريكي سنوياً يتم فقده بسبب غسل الأموال العالمي ومع ذلك فإن أقل من ١% من التدفقات المالية العالمية غير المشروعة يتم الاستيلاء عليها بنجاح من جانب السلطات المختصة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC)، وتمثل هذه التقديرات مجرد غيض من فيض في إظهار النطاق العالمي الحقيقي. والنتائج السلبية لجرائم غسل الأموال ليست اقتصادياً فحسب بل هي أيضاً تؤثر على السمعة ويجب على الدولة أن تنفيها لأن كليهما مكلف ومحفوف بالمخاطر (Zolkafil et al., 2021).

ويعتبر نظام الرقابة المالية البوصلة الموجهة للأداء المالي لدى الجهات الحكومية حيث تعتبر أداة مهمة لتحقيق الرقابة على المال العام، من خلال الإجراءات التطبيقية العديدة التي تمارسها أدوات الرقابة المالية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المالية للدولة والحفاظ عليها وفق أساليب رقابية فعالة ومعايير الحوكمة بشكل يساهم في تحقيق التنمية المنشودة من توظيف الميزانيات الحكومية.

ومما سبق أقدمت دولة الكويت علي خطة تنمية طموحة للوصول إلي تحقيق رؤيتها ٢٠٣٥ استناداً علي عدة مؤشرات دولية، لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية الحكومية في تحقيق تلك الرؤية الأمر الذي يفرض عدة تحديات من أجل التوفيق بين توجيه ورقابة الأداء المالي للجهات الحكومية في تنفيذ ميزانياتها بشكل ينسجم مع توجهات الدولة في رؤيتها الطموحة ومعايير الحوكمة.

لذلك يأتي البحث الحالي لبيان مدي استعداد ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين لتلبية طموحات تلك الرؤية من خلال استكشاف ابعاد مواصفات الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين علي الجمعيات الأهلية والخيرية الخاضعة للرقابة وتأثيرها علي عمليات غسل الأموال. ومما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيسي التالي:

ما أثر فعالية ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين علي الحد من عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية؟

ومن هنا يحاول الباحثون الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. ما أثر فعالية ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية؟

٢. ما أثر فعالية جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية؟

٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

دراسة أثر فعالية ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين علي الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.
٢. دراسة أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

٤/١ أهمية البحث:

يتضح أهمية البحث في محاولة لتحقيق الاتساق بين الفكر المحاسبي والفكر الاقتصادي، حيث أن المحاسبة والتدقيق من العلوم التي لها علاقة قوية بعمليات الكشف والتصدي للمشكلات ولما كانت عمليات غسيل الأموال من أعظم المشكلات الاقتصادية العالمية الحالية، بذلك يقع على عاتق الجهات الرقابية المعنية بتطوير نظام الرقابة المالية من حيث الإجراءات والسياسات والتقنيات التي من شأنها أن تساعد في عملية الحد والكشف عن هذه الظاهرة دعماً وتكاملاً مع كافة المنظمات والأجهزة الأخرى المعنية بذلك، وبذلك فالبحث يكتسب أهميته على المستويات التالية:

١/٤/١ الأهمية العلمية للبحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

١- بيان مدى خطورة جريمة غسيل الأموال التي تكون سبباً رئيساً في انهيار الاقتصاد الوطني بجانب أثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة، ومدى احتياج الهيئات والمؤسسات الإشرافية والرقابية لتطوير إجراءاتها ونظام الرقابة المالية بها لمكافحة عمليات غسيل الأموال بدولة الكويت.

٢- بيان مدى تأثير ونجاح نظام الرقابة المالية المستخدمة في الجهات والهيئات والمؤسسات الإشرافية والرقابية في الحد من عمليات غسيل الأموال، وحماية الاقتصاد القومي ومقدرات دولة الكويت.

٢/٤/١ الأهمية العملية للبحث:

تتمثل الأهمية العملية للبحث في النقاط التالية:

١- تتبع الأهمية العملية للدراسة من أهمية حماية وتنمية الاقتصاد القومي، وحماية الدولة من مخاطر عمليات غسيل الأموال وسوء استخدامها في تدمير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.

٢- تتنوع الأهمية العملية للدراسة من مدي أهمية دور الجهات والهيئات والمؤسسات الإشرافية والرقابية باعتبارها صمام الأمان لمواجهة عمليات غسيل الأموال والتي لا تخضع عملياتها لحدود معينة بقدر ما يحكمها توفر بيئة مناسبة ومرنة لمزاولة أنشطتها.

٥/١ فروض البحث:

في ضوء طبيعة ومشكلة البحث وهدفها يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي التالي:

الفرض البحثي الرئيسي للدراسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين علي الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

ويمكن تحقيق هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

٦/١ منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث فيما يلي:

من أجل تحقيق أهداف البحث سوف يتم استخدام كلا من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي على النحو التالي:

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

يعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري (الفكري) للدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الانترنت التي تتناول متغيرات البحث المتمثلة في نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين والحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية واشتقاق فروض البحث.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

يتناول الباحثون المنهج الاستقرائي بهدف استقراء واقع البيئة الكويتية وذلك من خلال تصميم قائمة الاستقصاء وتوزيعها على عينة من الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية وعلى عينة من العاملين بهذه الجمعيات من مراقبي الحسابات، رؤساء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات، والمحاسبين الماليين وكذلك من خلال أسلوب المقابلات الشخصية لأفراد هذه العينة.

٧/١ نطاق البحث:

١. يقتصر البحث على نظام الرقابة المالية المستخدم بديوان المحاسبة الكويتي وجهاز المراقبين الماليين ولن يتعرض الباحثون لنظم المتابعة والرقابة الأخرى.
٢. يقتصر البحث باختبار أثر تطبيق نظام الرقابة المالية على عمليات غسل الأموال، ولن يتعرض الباحثون لأثر تلك النظم على العمليات الأخرى.
٣. تقتصر الدراسة الميدانية على الجهات الرقابية والإشرافية المسؤولة عن متابعة ورقابة المنظمات والجمعيات الأهلية والخيرية التابعة لوزارة الشؤون بدولة الكويت، ولن يتعرض الباحثون للأجهزة والأقسام الرقابية بالهيئات والوزارات الأخرى.

٨/١ خطة البحث:

يتناول الباحثون الجزء الباقي من البحث في النقاط التالية:
الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث.
الإطار النظري للبحث.
الدراسة الميدانية.
خلاصة ونتائج وتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

٢. الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع البحث:

١/٢ دراسة العزاوي، (٢٠١٦)، بعنوان:

دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال حيث تعتبر المصارف من أهم الحلقات التي تدور فيها هذه العمليات إذ لا يتسنى لغاسلي الأموال القيام بهذه العمليات دون استخدام الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي، ويزداد الأمر تعقيداً مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الخدمات الالكترونية الحديثة والتي يسهل استخدامها بصورة مخالفة للقانون، حيث أن إحكام الرقابة عليها يحتاج إلى الجهد والوقت والتكاليف.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال وحماية الاقتصاد القومي. الحاجة إلى تطوير وتحديث أنظمة الرقابة المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي لما يمثل من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث أن وجود نظام مصرفي سليم أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد وذلك لما له من دور هام وحيوي في الحياة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والبيئي.

٢/٢ دراسة العنزي، بني خالد، (٢٠١٨)، بعنوان:

الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتيين وفاعليته في الحد من المخالفات المالية: دراسة حالة

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على فاعلية جهاز المراقبين الماليين الكويتيين في الحد من المخالفات المالية في الجهات التابعة له في دولة الكويت من وجهة نظر المراقبين الماليين، وتم تقسيم هذه العوامل في مجموعتين، الأولى تضم العوامل المرتبطة بالمراقبين الماليين (الاستقلالية، التدريب المهني، الكفاءة المهنية، الالتزام بأخلاقيات المهنة، والحوافز الممنوحة للمراقبين الماليين)، والثانية تضم العوامل المرتبطة بجهاز المراقبين الماليين (استقلالية الجهاز، استخدام التكنولوجيا الحديثة، التخطيط الاستراتيجي، الالتزام بمعايير الرقابة المالية، قانون جهاز المراقبين الماليين)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إعداد استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من (١١٥) مراقبا ماليا.

وتوصلت الدراسة إلى وجود دور للعوامل المرتبطة بموظفي جهاز المراقبين الماليين (استقلالية الجهاز، استخدام التكنولوجيا الحديثة، التخطيط الاستراتيجي، الالتزام بمعايير الرقابة المالية، قانون جهاز المراقبين الماليين) في فاعلية إجراءات الحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لرقابته في دولة الكويت، بالإضافة إلى وجود دور للعوامل المرتبطة بجهاز المراقبين الماليين الكويتيين (استقلالية الجهاز، استخدام التكنولوجيا الحديثة، التخطيط الاستراتيجي، الالتزام بمعايير الرقابة المالية، قانون جهاز المراقبين الماليين) في فاعلية الإجراءات التي يقوم بها للحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لرقابته في دولة الكويت.

بناءً على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: ضرورة استخدام المعايير التي تنظم العمل الرقابي في الوحدات الحكومية، واعتمادها في القيام بالأعمال الرقابية، وضرورة التركيز على العوامل المتعلقة بموظفي الجهاز، وخاصة بما يرتبط باستقلالية المراقبين الماليين، والعمل على رفع كفاءة المراقبين الماليين من خلال عقد الدورات التدريبية المناسبة، وتفعيل نظام الحوافز وربطها بنظام تقييم الأداء، بالإضافة إلى ضرورة توفير جميع وسائل التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها زيادة فعالية الجهاز في الحد من المخالفات المالية.

٣/٢ دراسة (Carlton, 2019)، بعنوان:

The Financial Conduct Authority and Money laundering: trends from 2019

هدفت الدراسة إلى التركيز على المجالات عالية المخاطر التي تؤدي إلى عمليات غسل الأموال مثل التحويلات والمعاملات البنكية وتحليل الأساليب التي تتبعها هيئة السلوك المالي (FCA) في الرقابة المالية على الشركات للحد من عمليات غسل الأموال على سبيل المثال (أنهت هيئة السلوك المالي FCA قضية ضد بنك ستاندرد تشاترترد، وفرضت عليه غرامة لخروقات مكافحة غسل الأموال).

وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز هيئة السلوك المالي (FCA) على معالجة غسل الأموال سيستمر حتى عام ٢٠٢٠ والسنوات التالية، حيث سيكون من الحكمة أن تضمن الشركات أن تقييمات المخاطر الخاصة بها كافية وحديثة، بجانب تحديث فهم الشركات لقواعد المدفوعات وأساليبها للحد من عمليات غسل الأموال.

وأوصت الدراسة بضرورة تسليط الضوء على أوجه القصور المستمرة في ضوابط البنوك والرقابة للحد من عمليات غسل الأموال، مع استمرار هيئة السلوك المالي في التركيز على مجالات عالية المخاطر.

٢/٤ دراسة العاجز، (٢٠٢١)، بعنوان:

دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها وذلك من خلال دراسة إجراءات (التحقق من العميل، الرقابة الداخلية، التجهيزات لمكافحة عمليات غسل الأموال وتشمل اللجان، والوحدات الإدارية، التقيد بالقوانين والتشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد، تدريب وتأهيل الموظفين، وضوح الأدلة الارشادية والتوجيهية).

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتكون مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة ممثلة في (مدير عام / نائب مدير عام، مدير فرع، مدير دائرة، رئيس قسم، ومراقب حسابات). وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع ١٧٠ استبانة استجاب منهم ١١٩ استبانة أي ما نسبته ٧٠٪.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي علاقة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه. وأن المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف لبرامج تدريب وتنقيف الموظفين ضد غسل الأموال.

وأوصت الدراسة على أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية، ومراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية، تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة وتعميق أواصر التعاون الدولي، كما توصي الدراسة بالاهتمام بإصدار المصرف لدليل إجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات غسل الأموال.

٥/٢ دراسة وديع، (٢٠٢١)، بعنوان:

مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية المصرية

هدفت الدراسة إلى تقديم مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية المصرية وذلك من خلال التعرف أولاً على طبيعة الوضع الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية في ظل عمليات غسيل الأموال، ثم تقديم أنشطة إضافية جديدة للمراجعة الداخلية لزيادة فعاليتها في الحد من جرائم غسيل الأموال، انتهاء بتطبيق المدخل المقترح علي البنوك التجارية في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة غسيل الأموال من الجرائم المنظمة في القطاع المصرفي ويجب تكثيف الجهود سواء المحلية أو الدولية لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة. وهناك اتفاق عام بضرورة اتخاذ إجراءات الرقابة والمكافحة لجرائم غسيل الأموال وذلك من خلال العمل على توسيع نطاق المراجعة الداخلية. وأنه توجد علاقة قوية بين سرية العمل المصرفي وزيادة جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي. وكذلك يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال. وتعتبر كل من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بالبنوك التجارية من أهم الوسائل الرقابية للحد من جريمة غسيل الأموال. ولا توجد اختلافات من المستقضي منهم حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدرتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال. واستجابة مفردات العينة تدل على أن المدخل المقترح يسهم في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال.

٦/٢ دراسة المطيري، (٢٠٢٢)، بعنوان:

أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وزعت ٥٠٠ استبانة على عينة عشوائية وتم استرداد ٤٣٨ استبانة بنسبة استجابة تعادل ٨٨%.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين إجراءات تنفيذ الرقابة وأساليب تنفيذ الرقابة وأهداف عملية الرقابة كمتغيرات مستقلة وتفعيل معايير الحوكمة.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة أولويات لتطبيق إجراءات ومعايير للرقابة المالية، تحديد مجموعة من المؤشرات لمتابعة مدي فعالية ممارسات إجراءات ديوان المحاسبة وتحقيقها لأهداف الرقابة المتوافقة مع معايير الحوكمة، وضع خطة استراتيجية لتطوير القدرات المؤسسية والبشرية من منظور معايير الحوكمة.

٧/٢ دراسة المطيري وآخرون، (٢٠٢٢)، بعنوان:

دور ديوان المحاسبة في التدقيق على مدى التزام الحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على الجهات الحكومية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة علاقة الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي بشأن التزام الحكومة الكويتية بالإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة. عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي عن أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة. عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مدى وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة. عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول قيام الحكومة بتوفير المتطلبات المقومات اللازمة للحكومة الكويتية لضمان تحقيق الإفصاح عن أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.

تحليل الدراسات السابقة للبحث من وجهة نظر الباحثين:

أ. أن جريمة غسل الأموال من الجرائم المنظمة في القطاع المصرفي ويجب تكثيف الجهود سواء المحلية أو الدولية لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة.

ب. أن التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة تساهم في نشر قيم الشفافية والوضوح عن طريق الملاحظات المثبتة، وأن تلك التقارير تعكس أداء الوحدات الاقتصادية الخاضعة لرقابتها.

ج. أن تعدد أنواع الرقابة على الأموال العامة وأن الرقابة المسبقة على الأموال العامة تعد من أنجح الوسائل للحفاظ عليه ووقايته من العبث به على الرغم من الانتقادات التي توجه لهذا النوع من الرقابة.

د. وجود أثر للعوامل المرتبطة بجهاز المراقبين الماليين الكويتيين (استقلالية الجهاز، استخدام التكنولوجيا الحديثة، التخطيط الاستراتيجي، الالتزام بمعايير الرقابة المالية، قانون جهاز المراقبين الماليين) في فاعلية الإجراءات التي يقوم بها للحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لرقابته في دولة الكويت.

هـ. أهمية دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال وحماية الاقتصاد القومي. الحاجة إلى تطوير وتحديث أنظمة الرقابة المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي لما يمثل من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث أن وجود نظام مصرفي سليم أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد وذلك لما له من دور هام وحيوي في الحياة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والبيئي وهذا ما تؤيده دراسة العاجز عام ٢٠٢١م.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

- ١- لا يوجد دراسات سابقة في حدود علم الباحثون تربط بين المتغيرين (المستقل والتابع) تطبيق نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة الكويتي والحد من عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.
- ٢- لم تتناول الدراسات السابقة أثر نتائج إجراءات الأجهزة الرقابية تجاه الجمعيات الأهلية والخيرية وتحقيق أهداف الرقابة المالية، لم تتناول الدراسات السابقة دور نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.
- ٣- لم تتناول الدراسات السابقة دور نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين وجهاز ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.
- ٤- اعتمد البحث الحالي على إجراء دراسة ميدانية على الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية لبيان أثر تطبيق نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة الكويتي على الحد من عمليات غسل الأموال بدولة الكويت.

٣. الإطار النظري للبحث:

١/٣ مفهوم نظام الرقابة المالية:

كانت الرقابة في بدايات نشأتها مجرد رقابة شكلية على الإنفاق العام تهدف إلى التأكد من صحة الإنفاق والالتزام بالمشروعية القانونية لعمليات الصرف، ثم ما لبثت أن شملت عمليات تحصيل الإيرادات العامة، وكانت المرحلة العملية لتنفيذ الموازنة تبدو من خلال صرف النفقة وتصفياتها، لذلك كانت الرقابة مقتصرة على هذه العمليات المحاسبية لتنفيذ الموازنة، وقد تأثر أسلوب الرقابة على تنفيذ الموازنة الذي ساد في القرن التاسع عشر بالنظام السياسي في ذلك الحين، فلم يكن من السهل قبول حكام تلك الحقبة من التاريخ برقابة فعالة أثناء تنفيذ عمليات الموازنة، لأن ذلك كان يعد بمثابة تدخل في شئون الإدارة والحكم، وبالمقابل اضطر أولئك الحكام إلى القبول برقابة على أعمالهم تبدأ بعد الانتهاء من تنفيذ قراراتهم، فلا بد من تنفيذ القرار الإداري أولاً، ثم تأتي مرحلة مراقبة عملية التنفيذ، ويبقى المسؤول الإداري حراً في جميع تصرفاته تاركاً للرقابة بعد ذلك أن تقوم ببعض نواحي هذه القرارات، فلم يكن موضوع تقويم أداء الإدارة المالية لأنسب الشروط وأفضلها هدفاً للرقابة، وكانت توصف الرقابة في ذلك الحين بأنها رقابة لاحقة على مشروعية تنفيذ الموازنة، يقوم بها جهاز اختصاصي مستقل عن السلطة الإدارية (العكام، ٢٠١٨).

وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت ضرورة توسيع نطاق الرقابة المالية لتشمل الموظف الإداري والتنفيذي معاً، واستتبع ذلك التخلي عن فكرة الرقابة اللاحقة لتصبح الرقابة ممكنة أثناء عملية التنفيذ، فتبقى الرقابة اللاحقة رقابة قضائية، وتكون الرقابة المسبقة لتقويم حسن الأداء والإدارة، وتمارس الرقابة المسبقة قبل تنفيذ القرار الإداري من قبل أجهزة لها صلة وثيقة بالإدارة، ولا تقتصر على المشروعية، وإنما تتعدى ذلك إلى الكفاءة وحسن الأداء، وقد رافق هذا التطور في مفهوم الرقابة تطوراً آخر في أجهزة الرقابة التي انتقلت من أجهزة تتولى الرقابة لصالح الملك في

العصور الوسطى، إلى أجهزة مستقلة تتولى الرقابة على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية، وتتبع تلك الأجهزة السلطة التشريعية (العكام، ٢٠١٨).

ومما سبق يمكن القول إن مفهوم الرقابة المالية قد مر بتطورات كثيرة خلال القرن السابق حيث بعد أن كانت الرقابة مقتصرة على حماية الأصول النقدية من الاختلاس والضياع، اشتملت مؤخراً الأساليب اللازمة لضمان صحة ودقة البيانات المالية، ومن ثم تتضمن في مضمونها جميع أشكال الرقابة المالية بمعناها التقليدي (الرقابة المحاسبية أو المستندية) والحديث (رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية) في القطاع الحكومي (عثمان والبناء، ٢٠١٢).

كما الكفراوي (٢٠١٠) مفهوم الرقابة المالية على الموازنة العامة على أنها الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى مسئولة للتأكد من حسن سير العمل داخل الوحدة واستخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، ومن أن الموارد تحصل وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، ومن مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية بغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل العلاج ومنع تكرارها مستقبلاً.

ويتفق الباحثون مع هذا التعريف حيث أنه تعريف شامل للرقابة المالية حدد فيه بعض التفاصيل المهمة ولكنه تناول الرقابة المالية بمعناها التقليدي وتشمل الرقابة المستندية أو المحاسبية وجزءاً من الرقابة المالية بمعناها الحديث وهي رقابة الفعالية ولم يتناول رقابة الاقتصاد والكفاءة، بالإضافة أنه لم يوضح مراحل الرقابة المالية على الموازنة للدولة حيث تتعدد مراحل الرقابة وتتعدد الأجهزة التي تقوم بالرقابة.

ويعرف الدليل الموحد لنظام الرقابة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تنتهجها وحدات الجهاز الإداري للدولة (السلطة التنفيذية) للمحافظة على الأموال العامة، والتأكد من فعالية النفقة العامة، وأنه تم تحديدها ومتابعة إنفاقها وفقاً للضوابط والقواعد الحاكمة التي أقرتها السلطة التشريعية (الدليل الموحد، ٢٠١٤).

وقد عرف إعلان "ليما" الرقابة المالية على أنها عملية ملازمة لإدارة الأموال العامة، باعتبار أن هذه الإدارة تمثل تصرفاً انتمائياً حيث أن رقابة الأموال العامة ليست هدفاً في حد ذاته، ولكنها عنصراً ضرورياً في نظام يهدف إلى الكشف في التوقيت المناسب عن كل المخالفات للمعايير المعمول بها، وعن كل مساس بمبادئ مشروعية الإدارة المالية وكفاءتها وفعاليتها واقتصادها في الوقت المبكر حتى يمكن في كل حالة من الحالات اتخاذ الإجراءات التصحيحية أو جعل الأطراف المسؤولة تتحمل مسؤوليتها أو الحصول على تعويضات أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث هذه المخالفات أو على الأقل جعل حدوثها أكثر صعوبة مستقبلاً (The lima, 1998).

ومن هنا أوضح هذا التعريف مدى أهمية الرقابة المالية للإدارة وأصحاب صنع واتخاذ القرار، وأوضح أيضاً أهمية استخدام المعايير لتقييم الأداء في الوحدات الحكومية، وأشار إلى الرقابة المالية بمعناها الواسع وليس بمعناها الضيق وتشمل رقابة الأداء بجانب الرقابة القانونية والمستندية والمحاسبية ولكن سقط منه بعض التفاصيل القليلة التي تناولها الباحثون توضيحاً.

ومما سبق يتضح أن المفهوم التقليدي للرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة كان يستهدف في الأساس التأكد من صحة العمليات المالية الحكومية سواء صرف أو تحصيل ومدى مطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية، لم يعد صالحاً في ظل اعتناق الكثير من دول العالم للمفاهيم الحديثة للتخطيط القومي من أجل إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وهيكلية وأيضاً تعرض مفهوم الموازنة العامة لتطورات في الفترات السابقة نتيجة عوامل متعددة من أهمها استخدام التحليل الاقتصادي، وتقدم الأساليب العلمية للتنبؤ الإحصائي ودراسات الجدوى وتحليل التكلفة والعائد واستخدام الأساليب الفنية المتقدمة في التخطيط وتقييم الأداء وما يرتبط بذلك من ضرورة توفير قاعدة من المعلومات تتعلق بالاقتصاد والكفاءة والفعالية في استخدام الأموال العامة ولقد استلزم ذلك تغير المفاهيم التقليدية لأجهزة الدولة الرقابية وتجاوز المفهوم التقليدي للرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة (أبو يوسف، ٢٠١٨).

وبناء على ما سبق، يمكن للباحثون تعريف للرقابة المالية الشاملة والتي تشمل الرقابة المالية التقليدية ورقابة الأداء ليتواءم مع التطورات الحديثة في مجال الرقابة المالية، ثم بعد ذلك سيوضح الباحثون الأنواع المختلفة للرقابة المالية وصولاً للرقابة المالية الشاملة.

وبالتالي فإن نظام الرقابة المالية عبارة عن منهج علمي يتضمن مجموعة من المعايير والأساليب والخطوات والإجراءات التي تقوم بها مجموعة من اللجان والأجهزة خلال كل مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (قبل وأثناء وبعد الصرف)، بهدف حماية الأموال العامة والتأكد من حسن تحصيلها وإنفاقها باقتصادية وكفاءة وفعالية وذلك وفقاً لما أقرته الإدارة العليا للبلاد وبعد التصديق عليها من المجالس التشريعية، ومتابعة نتائج التنفيذ ومقارنتها بما كان مخططاً مسبقاً واكتشاف الانحرافات والمخالفات ومعرفة أسبابها والمسؤولين عنها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم، بالإضافة إلى اقتراح الوسائل المناسبة والمشاركة في علاج هذه الانحرافات والمخالفات الناتجة واتخاذ خطوات جادة وحازمة لتجنب تكرارها مستقبلاً لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باقتصاد وكفاءة وفعالية.

٢/٣ العناصر الواجب توافرها في نظام الرقابة المالية الفعال:

يجب توافر مجموعة من العناصر المهمة لتحقيق الغرض من نظام الرقابة المالية على الموازنة العامة للدولة، ومن أهمها دقة تقديرات الموازنة العامة وواقعيتها، وتحديد أهداف الرقابة المالية بما يتفق مع طبيعة العمل والأنشطة محل المراقبة في شكل منهج واضح المعالم، وسلامة نظم الضبط الداخلي ودقة تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية، ووضع وسائل المراقبة الحديثة مثال وضح حد أعلى للمبالغ التي يمكن الاحتفاظ بها في الخزائن وهكذا، وإتباع نظام الجرد المفاجئ للخزائن والمخازن، ووضع أنظمة ولوائح وتعليمات توضح مسار العمليات المالية وكيفية أدائها ومسئولية القائمين عليها، ووضع نظم لتتبع خطوات القيام بالعمل للتحقق من إنه يتم طبقاً للخطة والبرامج الموضوعه، مع الاطمئنان على توافر الظروف الملائمة للتنفيذ، ودراسة وتحليل الانحرافات بقصد تحديد المسؤول عنها والأسباب المؤدية إليها حتى يمكن الحكم على كفاءة التنفيذ وإبداء التوصيات اللازمة لعلاج أسباب الانحراف السالب بهدف منع تكراره مستقبلاً، وحسن اختيار القائمين بالأعمال المالية والرقابية مع تصميم البرامج التدريبية لرفع كفاءتهم وإحاطتهم بكل ما هو

جديد في مجال عملهم، والتنسيق بين الأجهزة الرقابية بحيث تتكامل فيما بينها ولا تتعارض في اختصاصاتها وأعمالها (أحمد وإبراهيم، ٢٠٠٦).

وتوضح إحدى الدراسات أن توافر مثل هذه العناصر في نظام الرقابة المالية سيؤدي إلى وجود نظام رقابة مالية فعالة وبالتالي النتائج المستخلصة من هذا النظام تهيئ للسلطة العليا في الدولة المقومات اللازمة لمباشرة سلطتها في الإشراف على الأجهزة التنفيذية وتوجيهها عن طريق أجهزة الرقابة المركزية، كما تتيح لكل وزير الإشراف الفعال على سير العمل وتقديمه في وزارته (أبو الجود، ٢٠١٢).

٣/٣ تبويب نظام الرقابة المالية

الرقابة المالية عملية دائمة ومستمرة تدور مع المال العام في وجوده وفي عدم وجوده، ويمكن تبويب الرقابة المالية إلى مجموعات كما يلي: (الكفراوي، ٢٠١٠).

١- الرقابة المالية اللاحقة

تعد الرقابة المالية اللاحقة من أقدم أنواع الرقابة المالية فقد بدأت الرقابة المالية مع نشأة الدولة كرقابة لاحقة، بمعنى أنها تبدأ بعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة بهدف اكتشاف الأخطاء والانحرافات التي تقع مع التنفيذ وبالتالي يؤخذ عليها أنها تكتشف الأخطاء في وقت لاحق أي بعد حدوث الأخطاء وبالتالي صعوبة تصحيح تلك الأخطاء (العلمي، ٢٠٠٦)؛ حيث تتمثل الرقابة المالية اللاحقة في مراجعة الدفاتر المحاسبية وفحصها، ومستندات التحصيل والصرف والحساب الختامي وكل النشاطات الاقتصادية الرقابية التي تتمثل في الهيئات والمنشآت العامة، بعد أن تكون العمليات المالية الخاضعة للرقابة قد انتهت، وذلك للوقوف على كل المخالفات المالية التي تكون قد وقعت، ومحاسبة مرتكبيها والمتسببين فيها ومراجعة النتائج ومقارنتها بالأهداف (العكام، ٢٠١٨).

ومن أهم مزايا الرقابة المالية اللاحقة، أنها لا تكون سبباً في تأخير الأعمال، ويضعها موظفو السلطة التنفيذية في اعتبارهم، فيراعون الدقة، أما من أهم عيوب الرقابة المالية اللاحقة، أنها لا تساعد على منع الأخطاء والمخالفات والاختلاسات والتلاعب بالأموال العامة قبل وقوعها (الكفراوي، ٢٠١٠، العكام، ٢٠١٨، عبد الرحيم، ٢٠١٨).

ويتضح مما سبق أن للرقابة المالية اللاحقة مزايا لا يمكن تجاهلها، ولكن لزيادة كفاءة وفعالية الرقابة المالية اللاحقة لابد من تكاملها مع الرقابة السابقة، وهذا من شأنه ترشيد الإنفاق في المال العام مع منع تكرار الرقابة اللاحقة على العمليات التي كانت محلاً للرقابة السابقة وذلك لعدم التكرار (عطا الله، ٢٠١٠).

٢- الرقابة السابقة

نتيجة للانتقادات التي نسبت للرقابة المالية اللاحقة، بدأ التفكير بأسلوب جديد لممارسة الرقابة المالية قبل التنفيذ حتى يؤدي إلى منع الأخطاء والتجاوزات والانحرافات في الإنفاق والتلاعب والاختلاس من المال العام قبل حدوثه أو سرعة اكتشافه بمجرد حدوثه، وقد اتخذت شكل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم سير العمليات وبالتالي تتلافى الأخطاء والانحرافات

قبل حدوثها أو تعمل على التخفيف من حدوثها وهي عبارة عن اللوائح المالية التي تتضمن الروتين الذي يجب إتباعه بدقة مما يؤكد أن العمل المالي يسير بشكل صحيح (العلمي، ٢٠٠٦).

والرقابة المالية السابقة إما أن تكون قبل اتخاذ الإجراءات بالعملية المالية حتى يكون الصرف في حدود الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة للدولة أو الالتزام بالارتباط المالي وقبل تنفيذ هذا الارتباط أو أن تكون على التصرف المالي قبل الصرف مباشرة (حامد، ٢٠٠٠).

ومن أهم مزايا الرقابة المالية السابقة أنها، تمنع الانحراف في تطبيق الخطط والموازنات وتساعد على توخي الوقوع في الأخطاء والمخالفات والقانونية أو الفنية ذات الآثار المالية، وتساعد على تفادي التعرض لأية خسائر أو أعباء مالية لا تدعو إليها الحاجة، وتعمل على اكتشافها أول بأول على مدى العمليات والإجراءات المالية المتخذة، كما يظهر للرقابة المالية السابقة عيوب ومن أهمها أنها قد تؤدي إلى الحد من الاستقلال الممنوح للجهة الخاضعة للرقابة، وقد تؤدي إلى خلق نوع من الإدارة المزدوجة من حيث تنفيذ قرار الجهة الخاضعة للرقابة مشروط بموافقة سلطة الرقابة السابقة (حامد، ٢٠٠٤؛ العكام، ٢٠١٨؛ الكفراوي، ٢٠١٠؛ عطا الله، ٢٠١٠).

ومما سبق يظهر للباحثون أن مزايا الرقابة السابقة (المانعة) تتعدى عيوبها حيث أنها تسعى إلى منع أو تجنب أو تقليل الأخطاء والمخالفات والانحرافات وترشيد الإنفاق، أما ما نسب إليها من تأخير العمل فيمكن علاجها من خلال اختيار أصحاب الكفاءات والخبرات للقيام بالرقابة السابقة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة (عطا الله، ٢٠١٠).

٣- الرقابة المرافقة (المتزامنة)

نظراً لتعدد العملية الإدارية واتساع مجال الوظائف الإدارية كان من الضروري التأكد أولاً بأول من أن التنفيذ يتم وفقاً للخطة الموضوعة، وذلك من خلال الرقابة المالية المرافقة للتنفيذ، أي تتم أثناء التنفيذ للعمليات، حيث أن هذا النوع من الرقابة يقوم بمتابعة الأداء أثناء تنفيذ العمل للتعرف على الأخطاء والتجاوزات والانحرافات والاختلالات أولاً بأول وبالتالي يتم تصحيحها قبل أن تتراكم وتتفاقم بل وفي بعض الأحيان منعها، حيث أن هذا النوع من الرقابة يعمل على اكتشاف الأخطاء والانحرافات في كافة مراحل أداء العمل المختلفة ويعرف هذا النوع من الرقابة برقابة التوجيه، حيث تقوم بالتدخل الإرشادي قبل أن يتم الانتهاء وإنجاز العمل (العلمي، ٢٠٠٦).

ومن أهم مزايا الرقابة المالية المرافقة، أنها تمتلك المقدرة على اكتشاف الخطأ والقصور والإهمال في لحظة وقوعه مما يؤدي إلى سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية ويستمر في متابعة تنفيذ الأعمال وأداء الخدمات للوقوف على مدى ما حققته الإجراءات التصحيحية من نتائج، كما أن لها عيوباً وتظهر عيوبها جلياً إذا انحرف القائمون على الرقابة المستمرة عن الطريق الرقابي السليم وتحكمت فيهم أغراض أخرى، وكانوا غير قادرين على القيام بعملية الرقابة المستمرة، مما يترتب على ذلك أن تفقد الرقابة المستمرة مميزات السابقة (حامد، ٢٠٠٤؛ الكفراوي، ٢٠١٠).

ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع فعالية (العكام، ٢٠١٨)؛ ويتفق الباحثون مع هذا الرأي حيث أن هذا النوع من الرقابة يجمع بين مزايا كل من الرقابة السابقة واللاحقة معاً وفي نفس الوقت يتغلب على عيوبهما معاً، وما يشوبه من عيوب فيمكن التغلب عليها بتعيين أصحاب الكفاءات المهنية

والسمعة الحسنة للقيام بعملية الرقابة المستمرة في الوحدات الحكومية مع التدريب المستمر لهم على كل ما هو جديد في مجال الرقابة والمراجعة في القطاع الحكومي، حيث أن هذا النوع من الرقابة يعد من الأنواع الحديثة والفعالة في القطاع العام والخاص كما أن الكثير من المنظمات الدولية تنادي بها والرقابة التي يقصدها الباحثون هنا هي الرقابة الداخلية ووسيلتها في تحقيق أهدافها المراجعة الداخلية المستمرة وقد تم تناولها المبحث التالي.

٤/٣ الأجهزة التي تقوم بتطبيق نظام الرقابة المالية في القطاع العام في الكويت:

استجابة للتطور الذي شهدته دولة الكويت على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك النمو السكاني وزيادة إيرادات ونفقات الدولة فقد تم توجيه نحو تطوير العمل الرقابي المالي والإداري لضبط الانفاق وحسن استغلال الإيرادات وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والرأسمالية التي تساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتتمثل الجهات الرقابية التي تتولي مراقبة المال العام سواء الإيرادات العامة أو النفقات العامة بما يلي (الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الكويتية):

١. الرقابة الداخلية التابعة للوزارات

تم إنشاء رقابة داخلية لكل وزارة من الوزارات بحيث تتولي الأقسام التابعة لها المتمثلة بالتفتيش والتدقيق والضبط الداخلي بإجراء عمليات تدقيق مسبقة وفقا لأنظمة الضبط الداخلي وعمليات المراجعة وتطبيق إجراءات العمل واللوائح والقوانين والتعليمات المطبقة والتأكد من سلامة وصحة العمليات المالية والسجلات والدفاتر المحاسبية والسجلات الأخرى البيانية والإحصائية.

٢. رقابة وزارة المالية

تقوم وزارة المالية بتعيين وتأهيل المراقبين الماليين ومن ثم انتدابهم للعمل في الوزارات المختلفة بحيث يكون هناك عدد من المندوبين في كل وزارة يتولون إجراء رقابة داخلية مسبقة ولاحقة.

وتتمثل رقابة وزارة المالية بالآتي:

- أ. العمل على تحديد الشكل اللازم للسجلات والدفاتر المحاسبية والوثائق اللازمة للمعاملات المالية، بحيث حدد وزير المالية الآليات والتعليمات التي يجب اتباعها في عمليات الانفاق والتحصيل بما فيها الإجراءات والقواعد الحسابية، كذلك آليات التدقيق الخاصة بالحسابات الحكومية.
- ب. يتولى وزير المالية تحديد نظم وطرق العمل والاختصاصات والمسؤوليات لمختلف العمليات الخاصة بإدارة المخزون بالإضافة إلى تحديد كافة السجلات والوثائق المستخدمة في ذلك.
- ج. تعد الجهات ذات العلاقة تقارير دورية شهرية وربع سنوية وترفع إلي وزارة المالية للاطلاع عليها وتحليلها.
- د. يتولى مراقبو وزارة المالية التدقيق والتحقق من التزام الجهات الحكومية المختلفة بتنفيذ أنشطتهم وفقا للتشريعات القانونية والاسس والقواعد المالية.
- هـ. يتم رفع الحسابات الختامية التي تعدها الجهات الحكومية المختلفة إلي وزارة المالية.

٣. رقابة مجلس الأمة:

- يتولى مجلس الأمة رقابة أداء السلطات التنفيذية في الدولة وذلك من خلال:
- أ. اعتماد مشروع الموازنة العامة للدولة وتحديد الاعتمادات المخصصة لكل جهة من الجهات الحكومية.
 - ب. الموافقة على نقل الاعتمادات من باب إلى آخر والموافقة على الاعتمادات الواردة في ملاحق الموازنة.
 - ج. اعتماد الحساب الختامي للموازنة العامة.
 - د. العمل على مناقشة السلطة التنفيذية في أية أمور يري أيا من أعضاء المجلس بضرورة توضيحها والتي يقدم بشأنها إيضاحاً للوزير المعني.

٤. رقابة ديوان المحاسبة:

يعد ديوان المحاسبة الجهة المسؤولة عن الرقابة المالية والتي تشمل جميع التصرفات المالية التي تجريها الوزارة وجميع الدوائر التابعة لها بهدف حفظ الأموال العامة وعدم العبث بها، لذا تم إنشاء الديوان بناءً على أمر صدر في دستور دولة الكويت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢، ووفقاً للمادة (١٥١) من دستور دولة الكويت تم إنشاء ديوان للرقابة المالية يكفل القانون استقلاله، إيماناً بأن المال العام هو عصب الدولة وعماد نهضتها ومن ثم يجب أن يحاط بسياسات من الحماية لضمان جبايته كاملاً دون نقص أو تقصير وإنفاذه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إضرار أو تقصير، كما يعمل ديوان المحاسبة بنظام الرقابة السابقة واللاحقة على جميع أجهزة الدولة، ويهدف إلى تحقيق رقابة فعالة للأموال العامة لصونها ومنع العبث بها والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها، وقد ركز الديوان من خلال ممارسته لعمله الرقابي على خلق قناعة كاملة لدى الجهات الخاضعة لرقابته، بأنه لا يهدف أصلاً إلى تصيد الأخطاء ورصد المخالفات وإنما يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق مصلحة عامة هي صون المال العام واستخدامه الاستخدام الأمثل في الأوجه التي خصص لها، ومن ثم استطاع الديوان بتعاونه مع تلك الجهات وتبادل الأفكار معها بتنظيم الأعمال والمحاسبة بها، ووضع الحلول المناسبة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف الأسمى.

وقد اشارت المادة الخامسة من قانون ديوان المحاسبة الكويتي رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ إلى الرقابة المالية تشمل كافة الوزارات والمصالح العامة التي يتكون منها الجهاز الإداري للدولة، وكذلك البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية، والهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو للبلديات أو لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية، بالإضافة إلى رقابة الشركات أو المؤسسات التي تكون مساهمة الدولة فيها لا تقل عن ٥٠%.

٥. رقابة جهاز المراقبين الماليين:

أدى التطور الاقتصادي وزيادة حجم المالية العامة وتنوع الجهات الحكومية وما رافقها من توسع في عمليات الانفاق إلى ضرورة تعزيز نظم الرقابة المالية الموجودة في القطاع العام الكويتي وعلى الرغم مما نصت عليه المادة رقم (٣٣) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ الخاص بإعداد الميزانيات والتي تشير إلى تعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات في وحدات القطاع العام، إلا أنه

لم يتم تفعيل هذه المادة إلا في عام ١٩٩٢ عندما اصدر مجلس الوزراء قرارا يوضح تبعية المراقبين الماليين وإسناد المهمة إلي وزير المالية.

ولتعزيز الدور الذي يقوم به المراقبون الماليين وتلافي المشكلات والعوائق التي تحد من تنفيذهم لواجباتهم الوظيفية تم إصدار قانون خاص يحمل الرقم ٢٣ لعام ٢٠١٥ يتم بموجبه إنشاء جهاز خاص للمراقبين الماليين حيث تكون هذا القانون من أربعة فصول تضمن الفصل الأول تعريفات المصطلحات المستخدمة مثل الجهاز ورئيس الجهاز واللجنة العليا والمراقبين الماليين وكذلك الجهات الخاضعة للرقابة من قبل الجهاز. أما الفصل الثاني فقد تضمن مواد تتعلق بإنشاء الجهاز وأهدافه حيث تم تسميته جهاز المراقبين الماليين واتباعه إلي وزير المالية على ان يتولى إدارته رئيس بدرجة وزير ويعين بالجهاز الكوادر المهنية والفنية اللازمة ضمن شروط ومعايير واضحة تحكم عملية التعيين والنقل وتراعي تضارب المصالح وبما يمكنهم من ممارسة أعمالهم باستقلالية وحيادية وتحقيق الأهداف المنشودة من إنشاء الجهاز.

كما حددت مواد القانون نوع الرقابة التي يجب ان تمارس من قلب الجهاز وهي الرقابة المالية المسبقة لغايات التأكد من سلامة عملية الانفاق واتفقها من التشريعات واللوائح القانونية قبل الصرف.

وفي الفصل الثالث تم تناول نطاق رقابة الجهاز والاختصاصات حيث أشارت موادها إلي الجهات التي تخضع للرقابة لرقابة الجهاز ومنحت وزير المالية صلاحية تكليف الجهاز بالرقابة علي أي جهة أخرى أو اعمال يري أن تكون مشمولة بالرقابة.

كما تم تفويض رئيس الجهاز بتشكيل اللجان أو الفرق لغايات الرقابة والتحقق ومنحها التفويض اللازم بالمهام أو القضايا التي تتطلب إجراءات رقابية معينة، وتم تكليفه بتقديم تقريراً نصف سنوي إلي وزير المالية حول نتائج اعمال وأداء الجهاز، كما حدد القانون مدة معينة لإنجاز المعاملات من قبل المراقبين الماليين لتجاوز موضوع عرقلة الجهاز لسير المعاملات المالية، وكذلك وسع القانون صلاحيات الجهاز لتشمل تقييم أنظمة الرقابة الداخلية العاملة في الوزارات والوحدات الحكومية وتقديم توصيات حول تحسين كفاءة وفاعلية هذه الأنظمة وتحديد مواطن القصور فيها، وأشار القانون إلي تكامل العمل الرقابي المناط بجهاز المراقبين الماليين مع الأجهزة الرقابية الأخرى العاملة في القطاع العام حيث اسند للمراقب المالي مهمة متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة.

كما ركز القانون على مبدأ التعاون والمشاركة بين العاملين في الجهاز والجهات الخاضعة للرقابة للارتقاء بالعمل إلى المستوي الذي يحقق الأهداف المنشودة، واشتمل القانون على سبعة عشر بندا تمثل الاختصاصات المحددة للجهاز وهي عبارة عن الحد الأدنى لاختصاصات المراقبين الماليين وترك المجال مفتوحاً لتحقيق أكبر مرونة ممكنة من خلال السماح بإضافة اختصاصات جديدة وبما لا يتعارض مع مواد القانون.

٣/٥ أهمية الرقابة المالية في عمليات غسيل الأموال:

ويتناول الباحثون أهمية الرقابة المالية في عمليات غسيل الأموال في النقاط التالية:

١/٥/٣ مفهوم عمليات غسل الأموال:

هناك الكثير من التعاريف تلتقي في عنصرين مهمين من عناصر تحليل غسل الأموال، وهما لا شرعية المصدر، وذكاء التغلغل التموهلي لرسملة الأموال في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذه التعاريف تتمايز أيضاً من حيث موضوعها، وغايتها، أو طبيعتها حسب ما يلي (الشرقاوي، ٢٠٠٨):

حسب موضوعها: يمكن القول إن غسل الأموال هو فن توظيف الوسائل المشروعة في ذاتها سواء كانت مصرفية أو اقتصادية على العموم، لتأمين حصاد وإخفاء الأموال المتحصل عليها من إحدى الجرائم.

من حيث غايتها: فهي تستهدف ضخ الأموال غير النظيفة كأموال التجارة بالمخدرات وسرقة الأعمال الفنية والتحف، والاتجار بالرقيق.. الخ في "أنبوب" الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المشروعة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، على نحو يكسبها صفة المشروعة في نهاية المطاف، وهكذا تتخلص هذه الأموال من مصدرها الأصلي غير النظيف، لتتجذر بذلك من جديد وسط اقتصاد رسمي ومشروع.

من حيث طبيعتها: لعل أهم ما يميز هذه الظاهرة أنها جريمة تبعية من ناحية، وأنها قابلة للتداول من ناحية أخرى، فهي من الناحية الأولى: جريمة تبعية تفترض وقوع جريمة أصلية سابقة لها، ومن ناحية ثانية: هي جريمة قابلة للتداول إن لم تكن جريمة دولية بالفعل، فالغالب دوماً هو وقوع الجريمة الأصلية على إقليم دولة ما، بينما يتوزع نشاط غسل الأموال على أقاليم دول أخرى، وهكذا تنتشر الأركان المكونة للجريمة عبر الحدود، وهو أمر يصعب من فعالية الملاحقة القضائية، لاسيما مع ما يثيره مشاكل مجال الاختصاص ومدى الاعتراف بالأحكام القضائية الصادرة في بلد الجريمة الأصلية.

وبناء على ما سبق كله فإن عملية غسل الأموال تتطلب توافر ثلاث عناصر مهمة هي (فياض، ٢٠٠٨).

- ١ - أموال ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، محددة وفقاً للقوانين المحلية أو الاتفاقات الدولية، ويطلق على هذه الأنشطة " الجريمة الأولية أو الأصلية".
- ٢ - واقع تشريعي وسياسي وأمني، لا يسمح بالاستفادة من هذه الأموال على حالتها تلك.
- ٣ - أشخاص أو مؤسسات تتولى مهمة تبيض هذه الأموال من خلال أنشطة مشروعة، بهدف إخفاء مصدرها الحقيقي.

٢/٥/٣ مصادر غسل الأموال: وتتمثل أهم مصادر المداخل غير المشروعة في:

١. **تجارة المخدرات:** تعتبر عملية غسل الأموال المرتبطة بتجارة المخدرات أهم العمليات، نظراً للمردود الضخم من الأموال التي تدرها التجارة عبر أنحاء المعمورة (رباح، ٢٠٠٥)
٢. **الرشوة:** الرشوة من الجرائم التي يمكن أن تؤدي إلى الحصول على أموال طائلة غير مشروعة، وهي تتم في سرية، وتهدف إلى تحقيق مصالح أطرافها. وتفتت هذه الظاهرة

- في جميع أنحاء العالم خاصة في الدول النامية وأصبحت تحقق مبالغ ضخمة جعلتها تعتبر مصدر هام من مصادر عمليات غسل الأموال (العمار وعنبر، ٢٠١٦).
٣. **اختلاس المال العام:** وهي أخطر جريمة يمكن أن يتعرض لها المال العام، نظراً لعدم ارتباطها بأخلاقيات المهنة، فيقوم المختلس بصرف شيكات بمضاعات مزورة من خزينة الهيئة العامة مثل بمصلحة الضرائب، البريد وغيرها، وبالتالي فهي جريمة مرتبطة بالفساد الإداري تحقق أرباحاً غير مشروعة (المطيري، ٢٠٠٧).
٤. **تزيف العملة:** ويقصد به اصطناع عملة مشابهة لعملة أخرى من غير جهة مختصة في ذلك بقصد وضع العملة المزيفة في التداول أو الغش من خلال إيداعها في الحسابات بأسماء مستعارة وهذه الأصعب اكتشافاً من طرف مجموعة العمل الأولي (الخطيب، ٢٠٠٥).
٥. **جرائم السياسيين:** هي جرائم مرتبطة بالفساد السياسي المقترن باستغلال النقود لجمع ثروات ضخمة ثم تهريبها إلى الخارج من أجل غسلها أو إعادة ضخها من جديد في شكل مقتنيات عينية أو عقارية أو غير ذلك (العمار وعنبر، ٢٠١٦).
٦. **تجارة الرقيق واستغلال الأطفال:** بدأ هذا النوع من الجرائم عند انهيار الأنظمة الاشتراكية في دول الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية والوسطى، كان ذلك في بداية التسعينات وانطلاقاً من "أوروبا الشرقية"، وهذا بمعرفة مافيا الدعارة لتهريب النساء وتطبيق إجراءات تحريرية للتجارة والمعاملات المختلفة مع تحقيق الرقابة على الحدود (رباح، ٢٠٠٥).
٧. **تجارة الأسلحة:** انتشرت هذه التجارب بسبب النزاعات في العالم، بدءاً من "أفغانستان" إلى "مقدونيا" و"البوسنة" و"الصرب" إلى "رواندا"، "العراق"، إيران وأصبحت "مافيا" السلاح تجني أرباح خيالية من صفقات الأسلحة المصدرة والمستوردة ولقد رعت الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية فضلاً عن دول الاتحاد السوفياتي تجارة الأسلحة، وذلك بغض النظر عن صفقات الأسلحة لغرض بيعها في مناطق التوتر في العالم (رباح، ٢٠٠٥).

٣/٥/٣ مؤشر اتفاقية بازل لمكافحة عمليات غسل الأموال

يصدر معهد بازل للحوكمة (١) منذ العام (٢٠١٢) مؤشر سنوي يرتب الدول على وفق انتشار عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمؤشر لا يقيس الوجود الفعلي لنشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو مقدار المبالغ المالية غير المشروعة في الدول وإنما صمم للإشارة إلى مستوى الخطر (نقاط ضعف غسل الأموال وتمويل الإرهاب) ويقدم المؤشر صورة شاملة عن مستوى المخاطر في دولة ما وتكون بمثابة انطلاقة قوية مع مرور الوقت وسيتم بيان منهجية مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وبيان حجم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى دول العالم المصنفة على هذا المؤشر.

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال مؤشر سنوي مركب يعتمد على ١٤ مؤشر فرعي موزع على ٥ فئات رئيسية، ومعهد بازل لا يولد البيانات الخاصة بالمؤشر وإنما يعتمد على بيانات المصادر المتاحة، وتم تطوير المؤشر في الأصل على النحو التالي (مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال، ٢٠١٢).

١. أجريت أبحاث مستفيضة في قياس غسل الأموال وتحدياته قبل أن يتم اختيار المؤشرات بعناية.
 ٢. تم النظر فقط في المؤشرات ذات الصلة والمؤشرات الفرعية والتقييمات التي تدرس أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعوامل الأخرى المتعلقة بمخاطر غسل الأموال.
 ٣. أعقب ذلك وزن المؤشرات وفقاً لأهميتها، استناداً إلى آراء الخبراء مع الخبراء الأكاديميين والماليين وخبراء مكافحة غسل الأموال.
 ٤. تتم مراجعة المنهجية كل عام، خلال الاجتماع الاستعراضي السنوي، يتحقق الخبراء الخارجيون من جودة البيانات والتغطية المنهجية.
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أصبح شاغل لكافة الحكومات حول العالم لما تمثله من آثار ضارة للاقتصاد والأمن الداخلي في هذه الدول. ووفقاً للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ الصادر في دولة الكويت، فقد نصت المادة (٢) منه على تعريف جريمة غسل الأموال:

يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمداً بما يلي:

١. تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلة.
 ٢. إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.
 ٣. اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.
- ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً عن أية جريمة تنص عليها أحكام هذه المادة، إذا ارتكبت باسمه أو لحسابه. ولا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية دون معاقبته عن أي جريمة من جرائم غسل الأموال. وعند إثبات أن الأموال هي متحصلات جريمة، فليس من اللازم أن يكون قد تم إدانة شخص بارتكاب الجريمة الأصلية.

وتنص المادة (٣) من ذات القانون على تعريف جريمة تمويل الإرهاب:

يعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من قام أو شرع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإرادته وبشكل غير مشروع بتقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها لارتكاب عمل إرهابي، أو مع علمه بأنها ستستخدم كلا أو جزئاً لهذا العمل، أو لصالح منظمة إرهابية أو لصالح شخص إرهابي. وتعتبر أي من الأعمال الواردة في الفقرة السابقة جريمة تمويل إرهاب، حتى لو لم يقع العمل الإرهابي أو لم تستخدم الأموال فعلاً لتنفيذ أو محاولة القيام به أو ترتبط الأموال بعمل إرهابي معين أياً كان البلد الذي وقعت فيه محاولة العمل الإرهابي. وتعتبر مجموعة العمل المالي (FATE) وهي جهة حكومية دولية تأسست في عام ١٩٨٩ من قبل وزراء الدول الأعضاء في المجموعة هي الجهة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونصت المادة (١٦) من القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إنشاء وحدة تسمى وحدة التحريات المالية الكويتية تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتعمل بوصفها الجهة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن تكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل الإرهاب وفقاً لأحكام هذا القانون.

وقامت دولة الكويت بسن التشريعات التي تكفل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشمل هذه التشريعات القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣.

واحتلت الكويت المرتبة الثالثة خليجية والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٧م، بينما جاءت قطر في المرتبة الأولى خليجية، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون.

وسجلت الكويت في المؤشر الذي صدر أول أمس ٥٣.٥ نقاط لتحتل المركز ٩٠ عالمياً. ويتألف مؤشر بازل الذي يصدره معهد بازل للحوكمة في سويسرا من عشر درجات، وكلما زادت الدرجات التي تتراوح من الصفر إلى العشرة، زادت حساسية الدولة تجاه المخاطر المالية. ويعمل التصنيف الذي يشمل ١٤٩ دولة على تقييم مخاطر هذه البلدان في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر تقييم مستوى مكافحتها في الدولة، وعوامل أخرى ذات علاقة منها: الشفافية المالية ومدى فعالية النظام القضائي في الدولة.

كما جاءت الكويت المركز الـ ٥٦ عالمياً والرابع خليجية في مؤشر (بازل) لمكافحة غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٨، وذلك بعد حصولها على ٥٤.٥ من أصل ١٠ نقاط.

ورغم التراجع الطفيف الذي سجلته الكويت بنحو ٠.٠١ على مستوى النقاط، فإن ترتيبها هبط بواقع ٣٤ مرتبة في المؤشر، ناتج بشكل كبير عن غياب ٢٠ دولة من التصنيف هذا العام نتيجة لعدم اكتمال بياناتها اللازمة. ويتم في هذا المؤشر ترتيب الدول من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة على أن تمثل النقاط التي تسجلها الدول من ٠ إلى ١٠ مقياس يوضح فيه مقدار الخطوة في مكافحة غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب، ويمثل حصول الكويت على نحو ٥٤.٥ مستوى خطورة فوق المتوسط بشكل طفيف.

٣/٥/٤: أهمية الرقابة المالية في عمليات غسيل الأموال:

تعد الرقابة المالية من العناصر المهمة والأساسية في العملية الإدارية والتي تشمل التخطيط والتنظيم والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة، وقد تطورت أهمية الرقابة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والفصل في المنازعات بين الأفراد إلى ما يسمى بدولة الرفاهية التي تتدخل في جميع شئون المواطنين وذلك يتطلب توفير أجهزة إدارية كفاء تنجز الأعمال وتؤدي الخدمة بكفاءة وفعالية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من قيامها بعملها على أكمل وجه، حيث ينظر الآن للرقابة المالية والإدارية بوصفها حجر زاوية في الإدارة لكونها تقوم بوظيفة حيوية في الدولة الحديثة بالدرجة التي تضعها في مصاف السلطات المهمة في الدولة حيث تمثل الرقابة في بعض الدولة سلطة رابعة مع السلطة التنفيذية والقضائية والشرعية (القبليات، ١٩٩٧).

وبالتالي تبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة في شأن التعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات

الحكومية والتأكد من أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات الحكومية لأهدافها بكفاءة وفعالية بغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث مسبباتها وتدعيم الموجب منها واقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة لتفادي تكرارها مستقبلاً في الوحدات الحكومية الخدمية (أبو يوسف، ٢٠١٨).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الوحدات الحكومية لا تهدف في الأساس إلى تحقيق الربح وبالتالي ليس هناك علاقة مباشرة بين الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وبين المصروفات التي تقوم بإنفاقها، كما تتزايد أهمية الرقابة المالية للحماية والمحافظة على الأموال العامة ورفع الكفاءة في تنفيذ المهام، وأن الأعمال التي أنجزت قد تمت في ضوء الخطط المرسومة ووفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات (محسب، ١٩٨٦).

وتظهر أهمية الرقابة المالية قبل وأثناء وبعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة، حيث تتمثل أهمية الرقابة المالية على المدخلات (الخطط المالية) للتقليل من الانحرافات إلى أدنى حد ممكن مما يترتب عنه ارتفاع كفاءة وفعالية الأداء، كما تظهر أهمية الرقابة المالية أثناء المراحل المختلفة لتنفيذ العمليات، ويتضح ذلك من خلال المعلومات المرتجعة من كل مرحلة من المراحل حتى يتم التأكد من أن كل مرحلة تتم وفقاً لما هو مخطط لها ووفقاً للمعايير الموضوعية وهذا يساعد أيضاً على ارتفاع كفاءة وفعالية الأداء، وتوضح كذلك أهمية الرقابة المالية حتى بعد الانتهاء من التنفيذ والحصول على المخرجات من أجل تحليلها لعلاج نقاط الضعف واستغلال النقاط الإيجابية، وهذا ما يمثل التغذية العكسية للمعلومات التي تؤثر بدورها في الخطط ومعاً يشكلان مدخلات جديدة لنظام الرقابة المالي (موفق، ٢٠١٥).

ومما سبق يتضح مدى أهمية الرقابة بشكل عام والرقابة المالية التقليدية ورقابة الأداء بشكل خاص بالنسبة لممثلي الشعب في الكويت.

٦/٣ أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية:

تناول الباحثون في هذا الشأن بالرجوع إلى التقارير الصادرة من ديوان المحاسبة للوقوف على واقع ديوان المحاسبة تجاه تحقيق أهداف الرقابة التي ترتبط بالتنمية وطموحات خطة الدولة، حيث تبين للباحثون بعض الأمور التي تتعلق بواقع ديوان المحاسبة حيث نصت المادة (١٥١) من الدستور الكويتي على إنشاء ديوان للمراقبة المالية ملحقاً بمجلس الأمة مهمته معاونته الحكومة ومجلس الأمة في تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية. ووفقاً لهذا النص الدستوري صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة. حيث نصت المادة الأولى منه على أن تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة تلحق بمجلس الأمة. ويعتبر ديوان المحاسبة في الكويت الجهاز الأعلى للرقابة المالية فيها الذي يمارس مهامه واختصاصاته بهدف تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة بما يكفل حمايتها وضمان استخدامها الاستخدام الأمثل، ويمارس الديوان كلا النوعين من الرقابة وهما الرقابة المسبقة التي تسبق الارتباط

أو التعاقد على المناقصات والاتفاقيات التي تبلغ قيمة أي منها مائة ألف دينار، والرقابة اللاحقة على كافة التصرفات التي تجريها الجهات المشمولة بالرقابة.

تعتبر رقابة ديوان المحاسبة مزيجاً بين الرقابة السابقة للصرف والرقابة اللاحقة، التي غالباً ما تكون رقابة حسابية تهدف للتعرف على سلامة الدفاتر والمستندات الحسابية وصحة تطبيق القوانين واللوائح أكثر منها رقابة تقييمية تقيم النشاط الحكومي نفسه، من حيث تحقيقه للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحكم على كفاءة الوحدات الإدارية.

ومن خلال قراءة الباحثون لواقع ديوان المحاسبة الكويتي اتضح أن هناك بعض الصعوبات والمعوقات التي تتعلق بتداخل الاختصاصات بين بعض الجهات، مازال هناك ضعف في ارتباط توجّهات الديوان وفق رؤية التنمية وخطة الدولة ومعايير الحوكمة، علاوة على ذلك ارتفاع نسبة المخالفات لدى بعض الجهات وتكرار نفس المخالفات في أعوام متنوعة، أضف إلى ذلك تأثير طول الإجراءات الاعتمادية من جانب الديوان لمشروعات الجهات الحكومية قبل التنفيذ.

يواجه الديوان أيضاً بعض من الصعوبات التي تتعلق بدور المورد البشري في أداء مهام الرقابة المالية ووضع لتحقيق التميز المهني المستدام، بالإضافة إلى صعوبات عمل الرقابة داخل الجهات الحكومية وضعف الثقافة الرقابية المناسبة لتوجهات الديوان والدولة للحد من الأخطاء المالية والمخالفات، الأمر الذي حدا بالديوان إلى وضع تدابير قيد التنفيذ لدعم بيئة العمل الرقابي في المؤسسات الحكومية.

١/٦/٣ نظام الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي

ويمارس ديوان المحاسبة في دولة الكويت دور الرقابة على أجهزة الدولة، وذلك من خلال ما يمارسه هذا الجهاز بصفته الرقابية من ممارسات مهنية تواكب التطورات والمتغيرات على الساحة المحلية والعالمية، وتتمثل رقابة هذا الجهاز بعمليات التخطيط والمتابعة للتأكد من تحقيق الأهداف وسلامة سير العمليات والخروج بالنتائج التي أسفرت عنها الخطط التي وضعتها الأجهزة الرقابية (<http://www.sabq8.org/sabwe>)

ووفقاً للمادة (٦) من قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ فإن ديوان المحاسبة يتولى بوجه عام مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية، والتأكد من كفاية الأنظمة والوسائل المتبعة لصون الأموال العامة ومنع العبث بها.

ووفقاً للمادة (٨) من قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ فإن رقابة الديوان في شأن الإيرادات تتمثل في:

- ١ - التحقق من أن الأجهزة الإدارية المنوط بها أمر الجباية قد قامت بتحصيل إيرادات الدولة ومستحققاتها وتوريدها للخزائن العامة وإضافتها إلى أنواعها في الحسابات الخاصة.
- ٢ - التنبيه من أن أحكام القوانين واللوائح والتعميمات المالية مطبقة ومعمول بها وتوجيه النظر إلى ما قد يبدو له فيها من وجوه النقص وذلك للعمل على تلافيه.

٣- التحقق من أن اللوائح والأنظمة الإدارية جار تطبيقها والقيام بفحص هذه اللوائح والأنظمة وللتأكد من كفايتها لضبط أساس الضرائب والرسوم والتكاليف المختلفة ولضمان تحصيلها طبقاً للقانون.
ووفقاً للمادة (٩) من قانون ديوان المحاسبة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ فإن رقابة الديوان في شأن المصروفات تتمثل في:

- ١- أن المصروفات قد صرفت في الأغراض التي خصصت الاعتمادات لأجلها، وأن الصرف قد تم طبقاً للقوانين واللوائح والتعميمات المالية.
- ٢- أن المستندات المقدمة تأييداً للصرف صحيحة، وأن المبالغ المصروفة مطابقة للأرقام المقيمة في الحسابات.
- ٣- القيام بفحص ومراجعة مستندات وسجلات ودفاتر الصرف، والتفتيش عليها، والتأكد من أن التصرفات المالية والقيود الحسابية الخاصة بالصرف قد تمت بطريقة أصولية ونظامية وفقاً لأحكام اللوائح المالية والحسابية وللقواعد العامة للميزانية.

وبالنسبة لشئون التوظيف:

- ١- يختص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة في شئون التوظيف والخاصة بالتعيينات والترقيات ومنح العلاوات والتسويات والبدلات والمرتبات الإضافية وما في حكمها، وكذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال، وذلك للتأكد من صحة هذه القرارات ومطابقتها لقواعد الموازنة وسائر الأحكام المالية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها.
- ٢- كما يختص الديوان بالتفتيش على كافة العهد والأعمال بالمخازن والمستودعات العامة وفروعها المختلفة وفحص ومراجعة مستنداتها ودفاترها وسجلاتها وحساباتها، والتثبت من سلامة العهد بمختلف أنواعها وصحة القيود الحسابية المتعلقة بها.

وفيما يتعلق بمراجعة حسابات التسوية:

يختص الديوان بفحص ومراجعة جميع حسابات التسوية والحسابات جارية، والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها، ومن أن أرقامها مقيمة في الحسابات، وأنها صحيحة ومؤيدة بالمستندات القانونية (محضر، ٢٠١٢).

وفيما يتعلق بالحساب الختامي:

يختص الديوان بفحص ومراجعة الحساب الختامي، عن السنة المالية المقتضية، لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانياتها بقوانين.

وفيما يتعلق بمراجعة حسابات الشركات:

يختص الديوان بفحص ومراجعة حسابات كل شركة أو مؤسسة، يكون للدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى، حصة في رأس مالها لا تقل عن ٥٠% منه، أو تضمن لها حداً أدنى

من الأرباح وكذلك الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازاً لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية.

وتشمل رقابة الديوان فيما يختص بمراجعة حسابات المؤسسات والشركات ما يلي (محسن، ٢٠١٣):

- ١- فحص حسابات المؤسسات والشركات وفقاً للأصول والأوضاع التي تجري عليها في إعداد حساباتها تبعاً لطبيعة النشاط الذي تزاوله وفي حدود الأحكام واللوائح المنظمة لأعمالها
- ٢- فحص تقارير مراقبي الحسابات بالشركات المساهمة وتقارير مجلس الإدارة بها.
- ٣- هذا ويبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعته لحسابات والشركات إلى كل من المؤسسة أو الشركة والجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها وإلى وزارة المالية. وبالنسبة للشركات المساهمة يبلغ ملاحظاته إلى مجلس إدارتها قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل ويتعين على مجلس إدارة الشركة عرض هذه الملاحظات على الجمعية العمومية عند انعقادها.

٢/٦/٣ أثر دور الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على مكافحة عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية

وضع ديوان المحاسبة خطة إستراتيجية تماشياً الخطة الإنمائية لدولة الكويت ٢٠١٥-٢٠٢٠ ركزت خطة الديوان في جوانب الرقابة المالية على أهداف تتعلق بكفاءة وفعالية الدور الرقابي الذي يعزز من أبعاد الرقابة وحوكمة الأداء الرقابي في الديوان الرقابي ولدى الجهات الحكومية، كما اعتمد الديوان في أدائه للرقابة المالية على عناصر الحيادية والشفافية في نشر تقاريره عبر موقعه الإلكتروني عن ملاحظات الرقابة المالية لدى الجهات الحكومية، كما أن الديوان اعتمد على المهنية في أداء ضوابط الرقابة وتطبيق المعايير الدولية مما يساعد على توفير بيئة مناسبة لتفعيل الأداء الحكومي في تنفيذ الميزانيات وترشيد الأداء المالي وتحقيق الاستدامة وتوفير أطر رقابية للمحاسبة والمسئولية وهي كلها معايير تتفق مع توجهات الحوكمة وممارساتها لدى الجهات الخاضعة لرقابته.

أعطى ديوان المحاسبة موضوع الحوكمة ودعم أجهزة الرقابة الداخلية بالجهات المشمولة برقابته أهمية قصوى نظراً لما تمثله من سياق لحماية وصون المال العام، حيث تبين من تحليل نماذج الحوكمة الخاصة بالشركات المملوكة للدولة عدم الالتزام بتطبيق العديد من قواعد الحوكمة، كما أظهرت نتائج تحليل النماذج الخاصة بمدى جاهزية الجهات الحكومية – من وزارات وإدارات حكومية هيئات عامة ذات ميزانية ملحقة ومؤسسات عامة ذات ميزانية مستقلة- لتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة في القطاع الحكومي لدى الجهاز الإداري بالدولة بدرجة ضعيفة نوعاً ما، وهذا الأمر يدل على أن الإجراءات واللوائح التنظيمية لدى الجهات الحكومية في وضعها الراهن تحقق بعض متطلبات معايير الحوكمة إلا أنها بحاجة إلى مظلة تشريعية يتم من خلالها تثبيت المبادئ وفق أفضل الممارسات العالمية وتتفرع منها الإجراءات التي تحقق معايير الحوكمة.

كما أن ديوان المحاسبة أعطى اهتمامات لتفعيل معايير الحوكمة من خلال علاقة الرقابة المالية بتلك المعايير ووضع حلول لعلاج استمرار أوجه القصور في الضعف في نظم الرقابة الداخلية لدى الجهات الحكومية، والقيام بدعم أدوار الرقابة المالية وتفعيلها لخدمة معايير الحوكمة بالمؤسسات الحكومية بالكويت من خلال مشروع تطوير ودعم وحدات التدقيق الداخلي بالجهات وتعزيز قدراتها الرقابية وضمان حسن سير العمل وفق ضوابط مالية فعالة تتوافق مع معايير الحوكمة وممارساتها من حيث المحاسبة والمسئولية والشفافية والحيادية وترشيد الأداء المؤسسي والبشري من خلال برامج تدريبية مناسبة.

ويتمثل دور نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة في مدي مكافحة عمليات غسيل الأموال في الآتي:

بما أن مفهوم المساءلة هو أمر أساسي في أساليب الحكم، فالمشروع وموظفو الحكومة والجمهور يريدون ان يعرفوا ما إذا كانت الموارد الحكومية تدار بصورة صحيحة وتستخدم طبقا للقوانين والانظمة، وان البرامج الحكومية تحقق نتائجها واهدافها المرغوبة، وان الخدمات الحكومية يتم توفيرها بكفاءة واقتصاد وفاعلية. أي أن المساءلة تعني تحقيق الأهداف والنتائج للبرامج الحكومية وتوفير الخدمات الحكومية بكفاءة واقتصاد وفاعلية مع الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات السارية المفعول. وحول دور ديوان المحاسبة الكويتي في المساءلة فقد نصت المادة (٥٤) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة الكويتي (١٩٦٤/٣٠) بأنه يتعين على كل جهة من الجهات الحكومية او هيئة او مؤسسة عامة او شركة او منشأة تابعة لها ان تحيل إلى التحقيق ما يتكشف لها من المخالفات المالية التي وقعت بها وذلك عقب اكتشافها، وعليها بعد إبلاغها بنتيجة هذا التحقيق ان تصدر قرارا في الموضوع سواء بحفظه او بمجازاة المسئول إداريا او إحالته للمحاكمة التأديبية حسبما يترأى لها وذلك في خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ إبلاغها بنتيجة التحقيق. واستكملت المادة (٥٥) من ذات القانون صلاحيات المساءلة حيث نصت على أنه يوافق الديوان بالقرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية مصحوبة بمحاضر التحقيق وغيرها من الأوراق والمستندات المتصلة بها وذلك في ميعاد اقصاه عشرة أيام من تاريخ صدورها. وأكدت المادة (٥٦) من ذات القانون أنه يقوم الديوان بإبلاغ المخالفات المالية التي يكون له أسبقية الكشف عنها إلى الجهة المختصة التي وقعت فيها المخالفة المالية وعليها ان تتبع في شأنها ذات الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في المادتين (٥٤) و (٥٥) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (٣٠) لسنة (١٩٦٤) وتعديلاته.

أما الرقابة المالية فإنها تمثل مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التأكد من سلامة تنفيذ التوجيه الذي يمكن أن يتمثل في الدستور والقانون والنظام، أو التعليمات وخطط العمل الإداري والمالي والبرامج والموازنات. وتبدو الرقابة المالية العليا وفق هذا المفهوم العام متمثلة في تلك الإجراءات التي يتم من خلالها التأكد من سلامة تنفيذ التوجيهات التي تضمن الحفاظ على الأموال العامة وحسن إدارتها. وتمارس الرقابة المالية العليا عادة من قبل أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبية تمنح الاستقلال الكافي الذي يؤهلها لممارسة دورها الرقابي على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية، وهي ما يعرف بديوان المحاسبة في دولة الكويت، وتقدم تقاريرها بنتائج رقابتها إلى السلطات العليا والتشريعية في الدولة، مستهدفة من ذلك بناء نظام تقويم سليم للأداء والمساءلة الموضوعية عن نتائج إدارة الحكومة للمال العام. هذا وقد تطور مفهوم الرقابة المالية العليا مع

تطور مفهوم إدارة المال العام، حيث كانت الرقابة العليا تُعنى في مراحلها الأولى بالرقابة النظامية بأبعادها المعروفة، مشروعية ومحاسبية، التي تهتم بالتأكد من سلامة الإجراءات التي تطبقها الحكومة في مجال الحفاظ على المال العام، وحسن تقيدها بالقوانين والأنظمة السارية، وقد امتد نطاق الرقابة ليشمل التأكد من حسن إدارة المال العام والتأكد من تحقيق الأهداف المقررة لأنشطة الحكومة المختلفة التي تستخدم المال العام وتديره، ليشمل نطاق الرقابة إلى جانب الرقابة النظامية رقابة الأداء، بأبعادها المتمثلة في تقويم كل من كفاءة التنظيم وسير العمليات المالية ومدى فعالية النشاط في تحقيق أهدافه، ثم مستوى كفاءة أدائه في تحقيقه لتلك الأهداف ومدى حرصه على الاقتصاد والتوفير، فتأخذ الرقابة العليا بذلك أبعادها كرقابة شاملة (عبد الوهاب وآخرون، ٢٠٠٣، ص ٥٤).

وخلص الباحثون مما سبق أن منح ديوان المحاسبة الاستقلال المالي والإداري الكامل سيعزز دون شك من أداء الديوان ويساهم في الحد من مظاهر الفساد وعمليات غسل الأموال والاهمال في أجهزة الدولة، كما أنه من الأهمية إنشاء جهة مركزية عربية تضم أعضاء من أجهزة الرقابة المالية في الدول العربية بهدف تبادل الخبرات والمهارات والتجارب اللازمة سعياً لتطوير عمل أجهزة الرقابة في هذه الدول.

ومن جهة أخرى فإن منشورات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (أنتوساي) (INTOSAI) والمعايير الدولية الصادرة عنها، التي تمثل المبادئ الأساسية للمعايير الرقابية، قد تضمنت جميع الجوانب المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبية، ورغم أن معايير أنتوساي لا تحظى بالتطبيق الإجمالي، إلا أن هناك إجماع بين الأجهزة العليا للرقابة على أنها تمثل أفضل ممارسة (أنتوساي، ٢٠٠٤). وبناء عليه، فإن هذه المبادئ والمعايير تمثل الأرضية والمرتكزات الأساسية لعمل الأجهزة الرقابية العليا، وبالتالي فإن التشريعات الخاصة بها يجب أن تعكس هذه الأسس والمبادئ والمعايير. وبينت المبادئ الرقابية الأساسية ما يلي (أنتوساي، ٢٠٠٤):

١. توفر المعايير اللازمة لأداء عمل الجهاز والمنسجمة مع المعايير الدولية والمتطابقة مع معايير أنتوساي في جميع المسائل ذات الأهمية، بما في ذلك المعايير السارية على بعض أعمال الأجهزة، كالأعمال غير الرقابية، ضماناً للجودة العالية في جميع الحالات.
٢. تطوير أنظمة ملائمة للمعلومات والمراقبة والتقييم وصياغة التقارير داخل الحكومة لتسهيل المساءلة بحيث تكون الإدارة مسئولة عن صحة وكفاية التقارير المالية ومحتواها وعن غيرها من المعلومات.
٣. إصدار معايير محاسبية مقبولة لصياغة التقارير والكشف المالية ذات الصلة باحتياجات الحكومة، وأن تعمل أجهزة الرقابة مع الهيئات الواضعة للمعايير المحاسبية على المساعدة في ضمان إصدار المعايير المحاسبية المناسبة للحكومة وأن تكون أهداف وأغراض أداء الهيئات الخاضعة للرقابة قابلة للقياس.
٤. إيجاد نظام كاف للمراقبة الداخلية يقلل من خطر حدوث الأخطاء والمخالفات، وأن تطوير هذه الأنظمة من مسؤولية الهيئة الخاضعة للرقابة وليست مسؤولية الجهاز، كما أنه ملزم بالتأكد من أن تلك الأنظمة قائمة وتعمل على المساعدة في مطابقة القوانين واللوائح السارية. وهذا لا يعفي الجهاز من تقديم مقترحات وتوصيات للهيئة الخاضعة للرقابة عند اكتشاف عدم وجود أنظمة كافية أو غياب تلك الأنظمة.
٥. سن القوانين التي تسهل تعاون الهيئات الخاضعة للرقابة في الحفاظ على كافة البيانات الملائمة الضرورية لإجراء تقييم شامل للأنشطة قيد الرقابة وتوفير إمكانية الوصول إليها،

- وتمكين موظفي الهيئة الخاضعة للرقابة ومسؤوليها من تنفيذ مسؤوليات الجهاز الرقابية على الوجه الأكمل.
٦. أن تكون جميع الأنشطة الرقابية ضمن مهمة الجهاز الرقابية، وأن يحدد القانون أو اللوائح التأسيسية للجهاز شكل وشروط وظروف تولي المنصب والولاية والسلطات والمهام والوظائف والمسؤوليات العامة، وتأدية الوظائف والمهام المزمع أدائها.
٧. أن يشمل نطاق الرقابة الحكومية رقابة الأداء والرقابة النظامية.

٧/٣ أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية:

كانت بداية التوجه إلى نظام الرقابة المالية في حكومة دولة الكويت بصدر المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وما نصت عليه المادة رقم (٣٣) بأن: "يعين بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية مراقبون ماليون ورؤساء للحسابات"، والمادة رقم (٣٤) بأن: "يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات" (قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨).

ونظراً للظروف والأوضاع المالية التي مرت بها البلاد أثناء وبعد فترة الغزو العراقي للكويت، والتي أسفرت عن وجود الكثير من الاختلالات والمخالفات المالية الجسيمة بالإضافة إلى مظاهر الخلل المختلفة في تزايد أوجه الهدر والإسراف في الأموال العامة، قامت السلطة التشريعية بتعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة وعلى مراحل، وذلك بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (١١٨١) بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ بتفويض وزير المالية بتحديد تبعية واختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات (فريد، ٢٠١١).

وقد واجه المراقبين الماليين العديد من الصعوبات والعراقيل الجوهرية، التي حدثت من قدرتهم على القيام بدورهم على الوجه الأكمل، ومن أهمها الاستقلالية الإدارية والمالية، والتي كانت محل شك نظراً لتبعية المراقبين الماليين للوزارات والجهات التي يعملون فيها، تم إصدار قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥، لإنشاء وتشكيل جهاز المراقبين الماليين لمعالجة السليبيات التي واكبت عمل المراقبين الماليين خلال الفترة السابقة.

١/٧/٣ أهداف واختصاصات جهاز المراقبين الماليين لمكافحة عمليات غسل الأموال:

نصت المادة رقم (٨) من قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين على أهداف هذا الجهاز، والتي تضمنت:

- ١- تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة.
- ٢- ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

- ٣- التأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها.
 - ٤- تقديم الاستشارات والإرشادات اللازمة للشئون المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.
 - ٥- متابعة تحصيل الإيرادات العامة للدولة.
- كما نصت المادة رقم (١٢) من قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين على اختصاصات هذا الجهاز، والتي تضمنت:
- ١- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إيراداً ومصرفاً، وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والنظم المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة، بما في ذلك نظام الارتباطات، ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.
 - ٢- التوقيع على استثمارات الصرف والقيد والتوريد، بعد مراجعتها مع كافة المستندات المؤيدة لها والتأكد من صحة وسلامة الإجراءات والتوجيه المحاسبي ومطابقتها للواقع وللقوانين والتعليمات المالية والنظم واللوائح الخاصة بالجهة، خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لاستلام الاستمارة والمستندات اللازمة والمؤيدة لها، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على كافة المستندات والملفات التي يرى أهميتها في عملية الرقابة.
 - ٣- التوقيع على الحساب الختامي، وكذلك القوائم المالية عن السنة المالية المنقضية والتي تعدها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وإبداء الرأي قبل تقديمه إلى وزارة المالية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون والآلية التي يتم بموجبها تنفيذ هذا الاختصاص.
 - ٤- التحقق من أن التسويات المحاسبية والمالية تتم طبقاً للوائح المالية والنظم المعتمدة، مع مراعاة القواعد المحاسبية المتعارف عليها وخاصة عند إقفال حسابات السنة المالية.
 - ٥- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية الصادرة والمنظمة للعمل، ومدى كفاءتها وكفايتها لأحكام الرقابة على العمليات المالية، ورفع التوصيات اللازمة للجهات المختصة.
 - ٦- إبداء الرأي في مشروع ميزانية الجهة- محل الرقابة - قبل تقديمه إلى وزارة المالية.
 - ٧- حضور لجان المزايدات والممارسات والمناقصات التي تشكلها الجهة المعين بها، وإبداء الرأي والملاحظات.
 - ٨- الاطلاع على كافة العقود والالتزامات في حدود المبالغ التي يتطلب عرضها على لجنة المناقصات المركزية وعقود المزايدات قبل إبرامها، للتحقق من صحة الإجراءات وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات.
 - ٩- التحقق من توقيع الشروط الجزائية على الموردين أو المقاولين في حالة مخالفتهم لشروط العقد، واعتماد رد قيمة الجزاءات أو الغرامات للموردين أو المقاولين، بعد التحقق من أن قرار إلغائها أو تخفيضها قد صدر من السلطة المختصة بتوقيعها.

- ١٠ - دراسة طلبات صرف العهد النقدية الشخصية، والترخيص بصرفها في ضوء ما تقضي به التعليمات المالية.
- ١١ - التحقق من تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والتعليمات المالية.
- ١٢ - الاشتراك في لجان الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية بالصندوق والطابع المالية والبريدية وما في حكمها واعتمادها.
- ١٣ - مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من انتظام القيد المحاسبي فيها.
- ١٤ - متابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة، وإجراءات تلافي ملاحظاتها، بما يتوافق ودور الجهاز.
- ١٥ - إعداد تقارير دورية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة.
- ١٦ - الرقابة على المنح والإعانات والهبات والتبرعات والجوائز والدعومات المقدمة من قبل أفراد وجهات محلية أو خارجية، للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح ومراعاتها للقواعد المعمول بها والشروط الواردة في اتفاقياتها أو عقودها.
- ١٧ - الاشتراك مع الجهة - محل الرقابة - في بحث الحوادث من سرقات أو اختلاسات أو حرائق، ونتائج التحقيقات واقتراح نظم الرقابة اللازمة لتجنب تلك الحوادث، ورفع بيان بتلك الحوادث ونتائج التحقيقات لرئيس الجهاز، وفي حالة وجود خسائر يتحمل المسئول عنها قيمتها.

٢/٧/٣ استقلالية جهاز المراقبين الماليين بدولة الكويت:

حرص المشرع الكويتي عند إصدار قانون جهاز المراقبين الماليين على استقلالية هذا الجهاز، فضماماً لاستقلالية الجهاز فإنه يتم تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير المالية ورئيس الجهاز نائباً لرئيس اللجنة ونائب رئيس الجهاز وأقدم ثلاثة من رؤساء القطاعات أعضاء، وأمانة سر أحد العاملين بالجهاز، وتضع اللجنة العليا الهيكل التنظيمي للجهاز على أن يكون كل مكتب من مكاتب المراقبين الماليين في الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بمستوى إدارة في الهيكل التنظيمي للجهاز تتبع رؤساء القطاعات المختصة مباشرة، كما تختص اللجنة العليا بوضع اللوائح والنظم الإدارية والمالية اللازمة لحسن سير العمل بالجهاز وتحقيق أهدافه بما لا يتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون (المادة رقم (٧)، قانون المراقبين الماليين).

كما أكدت المادة (٢١) من قانون المراقبين الماليين على إلزام الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بتمكين المراقبين الماليين من ممارسة اختصاصاتهم الكاملة الواردة بهذا القانون ولائحته التنفيذية وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات لتمكين الجهاز من أداء دوره على الوجه الأكمل، بالإضافة إلى ذلك جاءت المادة (٢٧) لتؤكد ضرورة الاستقلالية المالية للجهاز مما يعطي ضماناً حقيقية لعمل الجهاز فقد أوضحت المادة بأن يقترح رئيس الجهاز ميزانية الجهاز وتدرج كقسم خاص بالميزانية العامة للدولة.

كما ركز القانون على استقلالية المراقبين الماليين من خلال ضمان حيادية المراقبين وعدم رضوخهم لأيّة ضغوطات، ومنع تضارب المصالح، إذ لا يجوز لكل من رئيس الجهاز ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين، أثناء تولي مناصبهم مزاولة مهنة حرة أو عمل تجاري يتعارض ومقتضيات الوظيفة، أو أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة، أو أن يشارك في التزامات تعقدها الدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة، أو أن يجمع بين الوظيفة في الجهاز وعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة أو هيئة حكومية، أو أن يتقاضى أية مبالغ أو مكافآت من أي جهة عامة أو خاصة يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حيادية واستقلالية الجهاز، أو أن يعين المراقب المالي في الجهات التي راقب عليها إلا بعد مضي خمس سنوات من تركه العمل بتلك الجهة (المادة رقم ٦)، قانون المراقبين الماليين).

٣/٧/٣ دليل أخلاقيات مهنة المراقب المالي بجهاز المراقبين الماليين بدولة الكويت:

حتى يتمكن جهاز المراقبين الماليين من مكافحة غسيل الأموال لابد من توافر أخلاقيات وسلوكيات للمراقب المالي. وبين التعميم الصادر عن جهاز المراقبين الماليين رقم (٤) لسنة ٢٠١٦، الأخلاقيات والسلوكيات لمهنة المراقب المالي بجهاز المراقبين الماليين:

١. النزاهة: وتعني تحلي المراقب المالي بقيم النزاهة والابتعاد عن أي تصرف يثير الشك في الرأي المهني، والابتعاد عن المصالح الشخصية أو العواطف أو التصرفات الكيدية.
 ٢. الموضوعية: ويقصد بها بناء المراقب المالي رأيه الفني على أسس واضحة وسديدة وكافية ومبررة ومدعمة بالمستندات الموثوقة.
 ٣. استقلالية الرأي المهني: وهي الحالة التي يصدر فيها المراقب المالي رأيه الفني دون الخضوع لإملاءات أو ضغوط تضعف الحكم المهني.
 ٤. الشفافية: وهي اعلان المراقب المالي بوضوح عن مهنته ومهامه واختصاصاته وان يقبل الرد على ملاحظاته من قبل الجهة الخاضع لرقابته في حدود القانون والتشريعات المعمول بها في دولة الكويت.
 ٥. الخصوصية والسرية المهنية: وتعني اعتبار المعلومات والبيانات التي يحصل عليها المراقب المالي أثناء تأديته لعمله سرا يجب احترامه.
 ٦. المصادقية: وهي مجموعة العوامل التي تجعل من المستخدمين والمطلعين على عمل وتقارير مكاتب المراقبين الماليين يثقون بصحة ودقة المعلومات الواردة في تقارير الجهاز.
 ٧. الكفاءة والمهارة المهنية: ويقصد بها ضرورة التطوير المستمر والتخصصي للمراقبين الماليين في جهاز المراقبين الماليين ويتطلب ذلك خضوع المراقبين الماليين لاختبارات دورية لقدراتهم وامكاناتهم ومقوماتهم الشخصية.
 ٨. ممارسة العناية المهنية اللازمة: وتعني أداء المراقب المالي عمله ومهامه بعناية فائقة بتنفي معها أي شبهة لإهمال أو تقاعس.
- وأيضاً حتى يتمكن جهاز المراقبين الماليين من مكافحة عمليات غسيل الأموال يجب على الجهاز زيادة دعم الحكومة الإلكترونية والربط الإلكتروني بين المؤسسات والأفراد فيما يتعلق بالمعاملات المالية والورقية والافصاح عن الذمة المالية وتقييم الخدمات ما يسهم في كشف التجاوزات بسرعة وقد يكون الحل الأمثل والأمن بديلاً عن استحداث مؤسسات بميزانيات ضخمة لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

ومن المفروض ان تصاحب حملة مكافحة غسيل الأموال حزمة إصلاحات أساسية وهيكلية على مستوى آليات الرقابة والتنفيذ الإداري وتقنين النفاذ للمعلومة والتدقيق في تضارب المصالح بين شخصيات نافذة في العمل السياسي ولديها مصالح اقتصادية متضخمة ما قد يدفع إلى غرق البلاد في فساد قد يصبح ثقافة مجتمعية تهدد أجيال المستقبل. ويكفل الدستور الكويتي الحق في الحصول على المعلومات، ولكن لم يصدر حتى الآن أي تشريع يدعمه. علي العكس تماماً. في عام ٢٠٠٧، دعت جمعية الشفافية الكويتية إلى مشروع قانون الشفافية، ولكن في عام ٢٠١٥، تم حل مجلس إدارة الجمعية بعد اتهام بعض النواب بالمبالغة في مستوى الفساد في الكويت (محسن، ٢٠١٣).

٤. الدراسة الميدانية:

١/٤ الهدف من الدراسة الميدانية.

هدفت الدراسة الميدانية بشكل رئيسي إلى بيان أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة الكويتي على الحد من عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، وذلك من خلال التعرف علي أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، ومن خلال التعرف علي أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية

٢/٤ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث من جميع العاملين في كافة الجمعيات الأهلية والخيرية العاملة بدولة الكويت، وقد تم اختيار عينة من المراجعين الخارجيين ورؤساء مجلس الإدارة والمحللين الماليين.

وتم هذا البحث خلال العام الميلادي ٢٠٢٢ وتم توزيع قوائم الاستقصاء والتي بلغ عددها ٢٠٠ استمارة علي عينة من الفئات السابق ذكرها واستلم الباحثون منها ١٩٢ استمارة، تم استبعاد منها (١٢) استمارة حيث خضعت (١٨٠) استمارة استقصاء للتحليل الإحصائي، ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

توزيع الاستمارات على عينة البحث

م	فئة المستقصين	لاستمارات الموزعة	لاستمارات المستلمة	لاستمارات المستبعدة	لاستمارات السليمة	معدل السلامة
١	مراقبي الحسابات	٦١	٥٩	٣	٥٦	٩٤,٩%
٢	رؤساء مجلس الإدارة	٥٩	٥٧	٥	٥٢	٩١,٢%
٣	المحللين الماليين	٨٠	٧٦	٤	٧٢	٩٤,٧%
٤	الإجمالي	٢٠٠	١٩٢	١٢	١٨٠	٩٣,٨%

٣/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

استخدم الباحثون أسلوب الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 16.0 لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات البحث. وبغرض اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات البحث يجب أولاً التعرف على شكل توزيع بيانات البحث، وذلك بغرض التعرف على ما إذا كانت بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه. وبمراجعة الدراسات السابقة في هذا الشأن، اتضح للباحثون أن اختبار كولمجوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov (K-S) اللامعلمي يعد من أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً في الدراسات السابقة لاختبار شكل توزيع البيانات.

وتظهر نتائج اختبار كولمجوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov (K-S) أن قيمة مستوي الدلالة Asymp.Sig لجميع فقرات قائمة الاستقصاء تبلغ ٠.٠٠٠، مما يشير إلى أن بيانات البحث لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن مستوي الدلالة Asymp.Sig لجميع فقرات الاستقصاء يقل عن مستوي المعنوية المقبول ٠.٠٥. لذا، فإن الباحثون سيستخدم أساليب الاختبارات اللامعلمية Non-Parametric Tests لتفسير بيانات البحث، وذلك لأن بيانات البحث لا تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يشير إلى عدم صلاحية أساليب الاختبارات المعلمية لتفسير بيانات ذلك البحث.

ولاختبار فروض البحث، اعتمد الباحثون على ثلاث اختبارات إحصائية، وهي على النحو التالي:

١- **أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic:** استخدم الباحثون متوسط التكرارات أو المتوسط الحسابي Mean للتعرف على مدى قبول أفراد عينة البحث لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء. ووفقاً لذلك، فإن الفقرة التي تحصل على أكثر من (٣.٥) درجة تعد مقبولة، في حين أن الفقرة التي تحصل على ثلاث درجات فأقل تُعد غير هامة أو غير جوهريّة من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

٢- **إختبار فريدمان Friedman Test:** وهو من الإختبارات اللامعلمية التي تستهدف ترتيب مجموعة من القياسات المرتبطة. ويستخدم هذا الاختبار لترتيب الفقرات التي تنتمي لنفس المحور تبعاً لأهميتها النسبية، وذلك من خلال متوسط رتب لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، مع ترتيب مستوي أهمية هذه الفقرات تبعاً لمتوسط الرتب لكل فقرة.

٣- **استخدام إختبار Chi-Square:** وهو من الإختبارات اللامعلمية التي تستهدف تحديد القيمة الفارقة بين الاستجابات أو مدى معنوية الفقرات، وذلك بمقارنة قيمة Chi-Square المحسوبة لكل فقرة من فقرات الاستقصاء مع قيمة Chi-Square الجدولية، ففي حالة زيادة قيمة Chi-Square المحسوبة عن قيمة Chi-Square الجدولية فإن ذلك يشير إلى قبول أفراد عينة البحث لتلك الفقرة، ووجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع. أما إذا انخفضت قيمة Chi-Square المحسوبة عن قيمة Chi-Square الجدولية فإن ذلك يشير إلى رفض أفراد عينة البحث لتلك الفقرة، مع عدم وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع. وأيضاً، سيعتمد الباحثون على قيمة مستوي الدلالة للحكم على مدى معنوية الفقرة من عدمه، وذلك من خلال مقارنة مستوي الدلالة (Asymp.Sig) مع مستوي المعنوية الجدولي لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، فإذا انخفض مستوي الدلالة (Asymp.Sig) عن مستوي المعنوية المقبول ٠.٠٥، فإن ذلك يشير إلى معنوية الفقرة أو وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، أما إذا زاد مستوي الدلالة (Asymp.Sig) عن مستوي المعنوية المقبول ٠.٠٥، فإن ذلك يشير إلى عدم معنوية الفقرة أو عدم وجود أثر معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

٤/٤ التحليل الإحصائي لفروض الدراسة الميدانية:

يخصص هذا القسم للتعرف على نتائج اختبارات فروض البحث، حيث يختبر الباحثون الفرض الرئيسي من خلال اختبار فروضها الاثنيتين الفرعية. ويمكن اختبار كل فرض فرعي. وسيعرض الباحثون نتائج اختبارات الفروض، وذلك على النحو التالي:

١/٤/٤ نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

يهدف الفرض الفرعي الأول إلى اختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، حيث تم استطلاع آراء أفراد عينة البحث بشأن (٨) نقاط يرمز لها بالرموز من ١ - ٨. ويوضح الجدول رقم (٢) التالي نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الفرض الفرعي الأول، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الفرض الفرعي الأول

Descriptive Statistics					
Chi-Square		Friedman Test		Mean	
Asymp. Sig.	Chi_Square	الترتيب	متوسط الرتب		م
0.000	70.43	8	11.8	4.0385	١
تعتبر رقابة ديوان المحاسبة مزيجا بين الرقابة السابقة للصرف والرقابة اللاحقة، وتكون رقابة حسابية تهدف للتعرف على سلامة الدفاتر والمستندات الحسابية وصحة تطبيق القوانين واللوائح أكثر منها رقابة تقييمية تقيم النشاط الحكومي نفسه، من حيث تحقيقه للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحكم على كفاءة الوحدات الإدارية.					
0.000	120.3	7	12.9	4.2646	٢
يختص ديوان المحاسبة بالتفتيش على كافة العهد والأعمال بالمخازن والمستودعات العامة وفروعها المختلفة وفحص ومراجعة مستنداتها ودفاتها وسجلاتها وحساباتها، والتثبت من سلامة العهد بمختلف أنواعها وصحة القيود الحسابية المتعلقة بها.					
0.000	121.29	6	14.01	4.3677	٣
أن ديوان المحاسبة أعطى اهتمامات لتفعيل معايير الحوكمة من خلال علاقة الرقابة المالية بتلك المعايير ووضع حلول لعلاج استمرار أوجه القصور في الضعف في نظم الرقابة الداخلية لدى الجهات الحكومية.					

Descriptive Statistics					
Chi-Square		Friedman Test		Mean	
Asymp. Sig.	Chi-Square	الترتيب	متوسط الرتب		م
0.000	140.5	4	14.83	4.5462	٤
يقوم ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة مستندات وسجلات ودفاتر الصرف، والتفتيش عليها، والتأكد من أن التصرفات المالية والقيود الحسابية الخاصة بالصرف قد تمت بطريقة أصولية ونظامية وفقاً لأحكام اللوائح المالية والحسابية وللقواعد العامة للميزانية.					
0.000	150.4	3	14.91	4.4801	٥
إن ديوان المحاسبة يتولى بوجه عام مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية، والتأكد من كفاية الأنظمة والوسائل المتبعة لصون الأموال العامة ومنع العبث بها.					
0.000	131.3	5	14.45	4.4569	٦
أن الديوان يقوم بإبلاغ المخالفات المالية التي يكون له أسبقية الكشف عنها إلى الجهة المختصة التي وقعت فيها المخالفة المالية.					
0.000	161.3	1	15.9	4.7769	٧
يساهم ديوان المحاسبة في الحد من مظاهر الفساد وعمليات غسل الأموال والاهمال في أجهزة الدولة.					
0.000	155.2	2	15.1	4.5692	٨
يقوم ديوان المحاسبة بدعم أدوار الرقابة المالية وتفعيلها لخدمة معايير الحوكمة بالمؤسسات الحكومية بالكويت من خلال مشروع تطوير ودعم وحدات التدقيق الداخلي بالجهات وتعزيز قدراتها الرقابية وضمان حسن سير العمل وفق ضوابط مالية فعالة تتوافق مع معايير الحوكمة وممارساتها.					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية الثلاثة ما يلي:

أولاً: نتائج التحليل استناداً للمتوسط الحسابي Mean:

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) السابق ما يلي:

أ. بالنسبة للفقرة رقم (٧)، فقد حصلت علي متوسط تكرارات قدره (٤.٧٧٦٩)، وهذا

المتوسط يزيد عن (٣.٥) درجة، مما يشير إلى اتفاق أفراد عينة البحث بشأن أن ديوان المحاسبة يساهم في الحد من مظاهر الفساد وعمليات غسيل الأموال والاهمال في أجهزة الدولة.

ب. قبول أفراد عينة البحث لجميع فقرات الفرض الفرعي الأول المرتبط باختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية، وذلك لحصول تلك الفقرات علي متوسط حسابي يتراوح ما بين (٤.٠٣ – ٤.٧٧)، وهذه المتوسطات تزيد عن (٣.٥) درجة، الأمر الذي يشير إلى اتفاق أفراد عينة البحث مع نتائج البحث مع نتائج الدراسة النظرية بشأن أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية.

ثانياً: نتائج اختبار Friedman Test:

ويستخدم هذا الاختبار في ترتيب المتغيرات وفقاً لأهميتها النسبية لاختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية، ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) السابق ما يلي:

- أ. تعد الفقرة رقم (٧) الأثر الأكثر أهمية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية، وذلك بمتوسط رتب قدره (١٥.٩). وتشير تلك الفقرة إلى أن ديوان المحاسبة يساهم في الحد من مظاهر الفساد وعمليات غسيل الأموال والاهمال في أجهزة الدولة.
- ب. وتأتي الفقرة (١) في المرتبة الثامنة من حيث أهمية أثر فعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية، وذلك بمتوسط رتب قدره (١١.٨). وتشير تلك الفقرة إلى أن رقابة ديوان المحاسبة تعتبر مزيجاً بين الرقابة السابقة للصرف والرقابة اللاحقة، وتكون رقابة حسابية تهدف للتعرف على سلامة الدفاتر والمستندات الحسابية وصحة تطبيق القوانين واللوائح أكثر منها رقابة تقييمية تقيم النشاط الحكومي نفسه، من حيث تحقيقه للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والحكم على كفاءة الوحدات الإدارية.

ثالثاً: نتائج اختبار Chi-Square:

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) السابق ما يلي:

- أ. أن جميع الفقرات التي أشارت إليها الدراسة النظرية كأثار لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الاهلية والخيرية الكويتية تعد آثاراً معنوية، وذلك لأن قيمة Chi-Square المحسوبة لجميع الفقرات تتراوح ما بين (٧٠.٤٣ – ١٦١.٣)، وهذه القيمة تزيد عن قيمة Chi-Square الجدولية التي تبلغ ٣٥.٥٩ عن درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠.٠٥، وتشير تلك النتيجة إلى وجود أثر

ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

ب. يبلغ مستوى الدلالة المحسوبة لجميع الفقرات (٠.٠٠٠)، وهذا المستوى يقل عن مستوى المعنوية المقبول (٠.٠٥)، الأمر الذي يدعم صحة النتيجة السابقة بشأن اتفاق أفراد عينة البحث بخصوص وجود أثر لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

وبناء عليه، واستناداً لنتائج الاختبارات الإحصائية الثلاثة السابقة يمكننا قبول الفرض البحثي البديل القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

٣/٨/٥ نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

يهدف الفرض الفرعي الثاني إلى اختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، حيث تم استطلاع آراء أفراد عينة البحث بشأن (٧) نقط يرمز لها بالرموز من ١ - ٧. ويوضح الجدول رقم (٣) التالي نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الفرض الفرعي الثاني، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الفرض الفرعي الثاني

Descriptive Statistics					
Chi-Square		Friedman Test		Mean	
Asymp . Sig.	Chi_ Square	الترتيب	متوسط الرتب		م
0.000	90.43	7	13.8	4.0385	١
يحق جهاز المراقبين الماليين رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة، ويضمن الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.					
0.000	123.3	6	13.9	4.2646	٢
يقوم جهاز المراقبين الماليين بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إيراداً ومصروفاً، وكذلك الأصول والخصوم وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والنظم المعتمدة والمعايير المحاسبية المتبعة، بما في ذلك نظام الارتباطات، ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.					

Descriptive Statistics					
Chi-Square		Friedman Test		Mean	
Asymp . Sig.	Chi_Square	الترتيب	متوسط الرتب		م
0.000	130.09	5	14.1	4.3677	٣
يقوم جهاز المراقبين الماليين بالتأكد من صحة وسلامة الإجراءات والتوجيه المحاسبي ومطابقتها للواقع وللقوانين والتعليمات المالية والنظم واللوائح الخاصة بالجهة، خلال خمسة أيام عمل من اليوم التالي لاستلام الاستمارة والمستندات اللازمة والمؤيدة لها، ولهم في سبيل ذلك الاطلاع على كافة المستندات والملفات التي يرى أهميتها في عملية الرقابة.					
0.000	140.5	3	15.13	4.5462	٤
يقوم جهاز المراقبين الماليين بالاطلاع على كافة العقود والالتزامات في حدود المبالغ التي يتطلب عرضها على لجنة المناقصات المركزية وعقود المزايدات قبل إبرامها، للتحقق من صحة الإجراءات وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات.					
0.000	150.4	2	15.19	4.4801	٥
يقوم جهاز المراقبين الماليين بالاشتراك مع الجهة - محل الرقابة - في بحث الحوادث من سرقات أو اختلاسات أو حرائق، ونتائج التحقيقات واقتراح نظم الرقابة اللازمة لتجنب تلك الحوادث، ورفع بيان بتلك الحوادث ونتائج التحقيقات لرئيس الجهاز، وفي حالة وجود خسائر يتحمل المسئول عنها قيمتها.					
0.000	138.3	4	14.75	4.4569	٦
يقوم جهاز المراقبين الماليين بدراسة أنظمة الرقابة الداخلية الصادرة والمنظمة للعمل، ومدى كفاءتها وكفايتها لأحكام الرقابة على العمليات المالية، ورفع التوصيات اللازمة للجهات المختصة.					

Descriptive Statistics					
Chi-Square		Friedman Test		Mean	
Asymp . Sig.	Chi_Square	الترتيب	متوسط الرتب		م
0.000	169.3	1	16.1	4.7769	٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية الثلاثة ما يلي:

أولاً: نتائج التحليل استناداً للمتوسط الحسابي Mean:

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) السابق ما يلي:

أ. بالنسبة للفقرة رقم (٧)، فقد حصلت على متوسط تكرارات قدره (٤.٧٧٦٩)، وهذا المتوسط يزيد عن (٣.٥) درجة، مما يشير إلى اتفاق أفراد عينة البحث بشأن أن جهاز المراقبين الماليين يقوم بالتحقق من أن التسويات المحاسبية والمالية تتم طبقاً للوائح المالية والنظم المعتمدة، مع مراعاة القواعد المحاسبية المتعارف عليها وخاصة عند إقفال حسابات السنة المالية.

ب. قبول أفراد عينة البحث لجميع فقرات الفرض الفرعي الثاني المرتبط باختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، وذلك لحصول تلك الفقرات على متوسط حسابي يتراوح ما بين (٤.٠٣ – ٤.٧٧٦٩)، وهذه المتوسطات تزيد عن (٣.٥) درجة، الأمر الذي يشير إلى اتفاق أفراد عينة البحث مع نتائج البحث مع نتائج الدراسة النظرية بشأن أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

ثانياً: نتائج اختبار Friedman Test:

ويستخدم هذا الاختبار في ترتيب المتغيرات وفقاً لأهميتها النسبية لاختبار أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) السابق ما يلي:

أ. تعد الفقرة رقم (٧) الأثر الأكثر أهمية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، وذلك بمتوسط رتب قدره (١٦.١). وتشير تلك الفقرة إلى أن جهاز المراقبين الماليين يقوم بالتحقق من أن التسويات المحاسبية والمالية تتم طبقاً للوائح المالية والنظم المعتمدة، مع مراعاة القواعد المحاسبية المتعارف عليها وخاصة عند إقفال حسابات السنة المالية.

ب. وتأتي الفقرة (١) في المرتبة السابعة من حيث الأهمية عن أثر فعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية، وذلك بمتوسط رتب قدره (١٣.٨). وتشير تلك الفقرة إلى أن جهاز المراقبين الماليين يحقق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة، ويضمن الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

ثالثاً: نتائج اختبار Chi-Square:

يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) السابق ما يلي:

أ. أن جميع الفقرات التي أشارت إليها الدراسة النظرية كأثار لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية تعد آثار معنوية، وذلك لأن قيمة Chi-Square المحسوبة لجميع الفقرات تتراوح ما بين (٩٠.٤٣ – ١٦٩.٣)، وهذه القيمة تزيد عن قيمة Chi-Square الجدولية التي تبلغ ٠٣٥.٥٩ عن درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٠.٠٥، وتشير تلك النتيجة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

ب. يبلغ مستوي الدلالة المحسوبة لجميع الفقرات (٠.٠٠٠)، وهذا المستوي يقل عن مستوي المعنوية المقبول (٠.٠٥)، الأمر الذي يدعم صحة النتيجة السابقة بشأن اتفاق أفراد عينة البحث بخصوص وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

وبناء عليه، واستناداً لنتائج الاختبارات الإحصائية الثلاثة السابقة يمكننا قبول الفرض البحثي البديل القائل بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية.

٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث:

١/٥ خلاصة ونتائج البحث:

١. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية
٢. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية نظام الرقابة المالية في جهاز المراقبين الماليين على عمليات غسيل الأموال في الجمعيات الأهلية والخيرية الكويتية

٢/٥ توصيات البحث:

يوصي الباحثون بما يلي:

١. ضرورة وضع خطة أولويات لتطبيق إجراءات ومعايير للرقابة المالية في ديوان المحاسبة الكويتي مرتبطة بمعايير الحوكمة وتقييم الوضع الحالي للإجراءات الرقابية، واكتشاف فجوات الرقابة التي تحتاج الى تأهيل وفق بناء بيئة مؤسسية موائمة للأعمال الرقابية على الأداء المالي في القطاع الحكومي وتقليل المخاطر، بتعزيز جودة الرقابة الداخلية والشفافية على التقارير المالية، الشفافية وتداول المعلومات.
٢. ربط إجراءات ومعايير للرقابة المالية في الجهات الرقابية الكويتية الرقابة المالية بمعايير ترشيد النفقات الحكومية وفق معايير الحوكمة الرشيدة وتقليل الهدر وزيادة القيمة المضافة والعائد من استخدام الأموال العامة بشكل تنموي يحقق الحوكمة فيما يخص الترشيح وإدارة راس المال الحكومي.
٣. تحديد مجموعة من المؤشرات لمتابعة مدى فعالية ممارسات إجراءات الجهات الرقابية وتحقيقها لأهداف الرقابة المتوافقة مع معايير الحوكمة، بحيث تسهم في بناء البنية التحتية المالية الفعالة في الجهات الحكومية، نظام الشفافية والمساءلة المالية وكفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي وخفض الدين العام، وتحسين مستويات الأداء في إدارة المعلومات المالية والتقارير.
٤. وضع ميثاق مهني ونظام لقياس الكفاءات ومراكز تقييم الأداء البشري في الجهات الرقابية الكويتية يعتمد على اختبار عملي للموظفين تنطلق من امتثال موظفي التدقيق بالمعايير الدولية وتأثيرها المباشر على جودة الرقابة وتقليل الأخطاء الفردية بالإضافة الى تحديد معايير الامتثال والانضباط لدى موظفي الرقابة المالية وتقييمهم وفق معايير الحوكمة.
٥. وضع خطة استراتيجية لتطوير القدرات المؤسسية والبشرية بالديوان وفق اهداف للرقابة المالية من منظور معايير الحوكمة، مع تعديل التشريعات المرتبطة بها لتهيئة بيئة مناسبة لتنفيذ تلك الإستراتيجية بشكل فعال.
٦. العمل على ربط عناصر الاستقلالية والموضوعية والمهنية مع معايير الحوكمة وتطوير بطاقات الوصف الوظيفي وفق مهام ومسؤوليات تلك المعايير.
٧. تهيئة الموظفين في الدولة من القيايين والإشرافيين والموظفين العموميين وذلك من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من ناحية الكفاءة في الأداء الوظيفي والسمة الطيبة.
٨. الرقابة المستمرة من قبل الجهات الرقابية وذلك للحد من عمليات غسيل الأموال.
٩. لكي تتمكن الجهات الرقابية من تحقيق أهدافها ونجاحها يجب أن يدعمها تشريع ينظم عملها وكادر مهني متدرب ذو برة والتكيف مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية.
١٠. ضرورة معالجة العوامل التي تساهم في تدني مستوى الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتمثلة في ضعف التخطيط الفعال لإجراءات الرقابة وغياب المساءلة والعدالة والتي يمكن أن تكون سبباً في انتشار الفساد.

٣/٥ مجالات البحوث المستقبلية:

يقترح الباحثون بعض الدراسات البحثية المستقبلية علي النحو التالي:

١. أثر نظام الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي علي تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية.
٢. الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتي وفعاليته في الحد من المخالفات المالية.
٣. أثر أجهزة الرقابة الحكومية في مكافحة الفساد المالي والإداري في دولة الكويت.

٦. قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب العلمية:

١. أحمد، عبد الله عبد السلام، إبراهيم، أمال محمد كمال، (٢٠٠٦)، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
٢. الشرفاوي، عبد الحكيم مصطفى، (٢٠٠٨)، العولمة المالية وتبييض الأموال، دار الجامعة الجديدة، جامعة الكويت.
٣. الشيخ، محمد علي، (٢٠١٦)، عمليات غسل الأموال التعريف والتاريخ والآثار السلبية – قراءة أولية"، مجلة المصرفي، العدد السابع والعشرون.
٤. عبد الوهاب، علي؛ وشحاتة، شحاتة؛ ونجيب، عادل، (٢٠٠٣)، دراسات في المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
٥. فريد، محمد موافى حسين، (٢٠١١)، تطور الإدارة المالية الحكومية لدولة الكويت (١)، الطبعة الثانية، من منشورات وزارة المالية، دولة الكويت.
٦. فياض، عطية، (٢٠٠٨)، جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة.

ب. الدوريات العلمية:

١. أبو الجود، سوسن عبد الفتاح، (٢٠١٢)، تطوير دور وزارة المالية في إحكام الرقابة المالية قبل الصرف بالوحدات الحكومية بغزل ترشيد النفقات: بالتطبيق على الجامعات الحكومية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع ٢٤، ص ص ٢١٤ – ٢١٨.
٢. العزاوي، إيناس حواس كنعان، (٢٠١٦)، دور المصارف في الرقابة على عمليات غسل الأموال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، العراق، مج ٢٤، ع ٤، ص ص ٢٢-٢٦.
٣. العمار، حنان عبد الله وعنبر، أسيل جبار، (٢٠١٦)، "دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسل الأموال: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من العاملين في المؤسسات المالية الحكومية والأهلية في جمهورية العراق" مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية الأردن، مج ٢٤، ع ٤.
٤. المطيري، منصور رجا حجيلان؛ عمر، علاء الدين عبد العزيز فهمي؛ داود، ياسر إبراهيم، (٢٠٢٢)، دور ديوان المحاسبة في التدقيق على مدي التزام الحكومة بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على الجهات الحكومية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص ص ٢٤١٣ – ٢٤٤٧.

٥. المطيري، يوسف محمد، (٢٠٢٢)، أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، دراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص ص ٢١٥-٢٤٥.
٦. جميل، رافي نزار، (٢٠١٨)، أفق مستقبلية لتعزيز دور المحاسب والمدقق في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي العراقي- معالجات محاسبية وإجراءات تدقيقية، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد ١٠، العدد الثاني والعشرون، العراق.
٧. رياح، غسان، (٢٠٠٥)، جريمة تبييض الأموال، المؤسسة الحديثة للكتاب، طبعة الثانية، لبنان سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الرقابة "دور المصارف في المراجعة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية - المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية الأردن، مج، ٢٤ ع، ٤.
٨. وديع، هدير محمد نبيل، (٢٠٢١)، مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسل الأموال بالبنوك التجارية المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، س ٤١، ع ٣، ص ص ١-٣٦.
٩. عثمان، عثمان حسين عثمان، البناء، بشير عبد العظيم محمد، (٢٠١٢)، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المنشآت العامة في الأردن، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة المنصورة، م٤٦، ع٤، ص ص ٣٥٤ - ٣٠٩.
١٠. محاسب، خيرى عبد الهادي محمد، (١٩٨٦)، الرقابة على الفاعلية في الوحدات غير الهادفة لتحقيق الربح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ع ١٤، ص ص ٢٨٠ - ٤٩٥.

ج. الرسائل العلمية:

١. أبو يوسف، محمد سالم محمد، (٢٠١٨)، قياس أثر الإفصاح المالي الإلكتروني وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على تخطيط ورقابة استخدامات الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية، رسالة في الدكتوراه غير المنشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
٢. العاجز، رنا فاروق، (٢٠٢١)، دور المصارف في الرقابة علي عمليات غسل الأموال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
٣. العنزي، جراح عيد علي وبني خالد، طارق عودة عيد، (٢٠١٨)، الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتيين وفاعليته في الحد من المخالفات المالية: دراسة حالة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال، الأردن.
٤. القبيلات، حمدي سليمان سحيمان، (١٩٩٧)، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تحليلية وتطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

٥. المطيري، صقر، (٢٠٠٧)، جريمة غسل الأموال: دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها، نسخة الكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٦. عطا الله، أحمد السيد السيد، (٢٠١٠)، الدور الرقابي لوزارة المالية في مجال الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
٧. موفق، عبد القادر، (٢٠١٥)، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر: دراسة تحليلية ونقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

د. مصادر أخرى:

١. أنتوساي، (٢٠٠٤)، معايير الرقابة الدولية القواعد الإرشادية الأوروبية بشأن قواعد الرقابة المالية الصادرة عن أنتوساي، ترجمة طارق الساطي، ديوان المحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. حامد، دراز عبد المجيد، (٢٠٠٠)، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، بدون مكان نشر.
٣. حماد، أكرم إبراهيم، (٢٠٠٤)، الرقابة المالية فع القطاع الحكومي، بدون جهة نشر.
٤. الخطيب، سمير، (٢٠٠٥)، مكافحة عمليات غسل الأموال، التعاون الدولي ودور المؤسسات المصرفية والمالية في مجال مكافحة والاتفاقيات الدولية والتشريعات التي تجرم عمليات غسل الأموال، منشأة معارف اسكندرية، مصر.
٥. دليل الرقابة المالية، الدليل العام، (٢٠١٤)، للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، سلسلة الأدلة المشتركة (٩)، قطاع الشؤون القانونية.
٦. الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق الحكومي، وزارة المالية، (٢٠١٤).
٧. ديوان المحاسبة الكويتي، (٢٠١٠)، الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة ٢٠١١-٢٠١٥، إصدار ديوان المحاسبة الكويتي، الكويت.
٨. ديوان المحاسبة بدولة الكويت، دور الأجهزة العليا للرقابة في المجال البيئي، مجلة القيس، الكويت، ٢٠١٤.
٩. ديوان المحاسبة، (١٩٦٤)، المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤، ديوان المحاسبة، دولة الكويت، ٧ يوليو.
١٠. عبد الرحيم، عبد الرحمن محمد، (٢٠١٨)، الرقابة المالية وأجهزتها العليا فع دول الوطن العربي، المكتبة العصرية.
١١. العكام، محمد خير، (٢٠١٨)، الرقابة المالية، الجامعة الافتراضية السورية.

١٢. العلمي، صباح سعد الدين عمر، (٢٠٠٦)، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة، مستشار الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي الفلسطيني.
١٣. قانون المراقبين الماليين، رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥ بدولة الكويت.
١٤. القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ لدولة الكويت في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعديلاته، والمرتبط به قرر وزير المالية رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٣ بإصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به.
١٥. القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤، بإنشاء ديوان المحاسبة ومذكرته الإيضاحية وتعديلاته، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢، مراقبة الإعلام والعلاقات العامة.
١٦. قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧، قواعد إعداد الميزانيات والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.
١٧. الكفراوي، عوف محمود، (١٩٩٧)، الرقابة المالية فع الإسلام، الإشعاع الفنية.
١٨. محسن جاويش، (٢٠١٣)، دور ديوان المحاسبة في الرقابة البيئية لمدى الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال البيئة البحرية، تقرير الديوان عن كفاءة وفعالية الهيئة العامة للبيئة.
١٩. محضر الاجتماع الرابع لفريق عمل البيئة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية المحاسبية، الأربوساي، الذي تم عقده بديوان المحاسبة بالكويت، ٢٠١٢.
٢٠. مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال لعام (٢٠١٢) اصدار معهد بازل للحوكمة (٢٠١٢) متوفر على شبكة الإنترنت.
٢١. الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة الكويتي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Carlton, James, Sayer, Sebastian, and Davighi, Katie. The Financial Conduct Authority and money laundering: trends from" 2019. Available at: enquiries@lexology.com
2. INTOSAI, (ISSAI 1), The lima declaration, INTOSAI GOV.
3. Zolkafllil, S., Omar, N., & Nazri, S. N. F. S. M. (2021). Factors Influencing the Outcome of Money Laundering Investigations. In Money Laundering and Terrorism Financing in Global Financial Systems (pp. 128-156). IGI Global. (<http://www.sabq8.org/sabwe>).